المنتدى الفكري السابع

(٣١ أيار ٢٠٠٨م)

٦٠ عاماً.....وللعودة أقرب

إخراج فني

احمد محمد جبارين

مركز الدراسات المعاصرة

هاتف ٠٤ـ٦٣١٧١٢٧

ص.ب ١٦٦ ـ أم الفحم (٣٠٠١٣)

Email:derasat2000@Yahoo.com

http://www.center-cs.net

كل الحقوق محفوظة

مركز الدراسات المعاصرة
أم الفحم
04-6317127

الطبعة الاولى
٢٠٠٨م/١٤٢٩ هـ

المحتويات

📖 مقدمة..... ٥
أ.د. ابراهيم ابو جابر

📖 ستون عاماً على النكبة وللعودة أقرب ٧
الشيخ كمال الخطيب

📖 مشروع إحياء الذاكرة الفلسطينية (جرح النكبة) ودوره في حفظ الرواية الفلسطينية ١٣
أ.د. ابراهيم ابو جابر

📖 المدينة الفلسطينية عشية النكبة – حيفا نموذجاً ٥٣
د. جوني منصور

📖 موقف اسرائيل من تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٦ .....٧٥
د. ديب عكاوي

📖 المحافظة على الذاكرة الفلسطينية. ٩٣
الاستاذ جميل عرفات

📖 نكبتنا كيف نقرأها ٩٥
الاستاذ كمال أبو الندى

مقدمة

عقد المنتدى السابع "٦٠ عاماً . . وللعودة أقرب" في كابول في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، ووفق المشروع السنوي للمركز المعتمد، والذي يطرح قضايا حساسة وساخنة ذات علاقة مباشرة بالداخل الفلسطيني والشأن الفلسطيني العام.

هذا المنتدى جاء هذه المرة مميزاً للذكرى الأليمة للنكبة، والموضوعات المطروحة من خلاله التي ناقشت قضايا ذات علاقة قوية بموضوع النكبة بملفاتها العامة والخاصة، كان أبرزها طرح مشروع احياء الذاكرة الفلسطينية وما تم التوصل اليه من توصيات كان أهمها: وجود دلائل وقرائن دامغة وكثيرة على شرعية تقديم مؤسسات وأفراد إسرائيليين للقضاء الدولي، لاقترافهم جرائم حرب وابادة جماعية وتطهير عرقي. هذه الورقة يصلح أن تكون وثيقة للتاريخ ولكل الباحثين والمهتمين بالقضية الفلسطينية، يمكن تبنيها والعمل على تطبيق توصياتها وخاصة منظمات حقوق الانسان الفلسطينية والأجنبية والمنظمات الحقوقية الدولية.

هذا واشتمل المنتدى على فقرات أخرى في غاية الأهمية عن المدينة الفلسطينية قبل النكبة وبعدها ثم الرواية الفلسطينية للنكبة. هذه الأوراق وكما عودكم مركز الدراسات جمعت ورتبت وخرجت ها هي على شكل كتاب علمي متواضع، يصلح ان يكون مرجعاً أولياً للباحثين والدارسين والمثقفين من مجتمعنا .

ان هذه المنتديات وما تطرحه من مواضيع تشكل منارة للمعرفة والفهم الصحيح لقضايانا وهمومنا، وبالذات على مستوى الداخل الفلسطيني، الرازح تحت هيمنة الثقافة والفكر ووسائل

والاعلام الاسرائيلية، المزورة للحقائق والمعادية لحقوق شعبنا الفلسطيني والساعية نحو طمس هويته واستباحة حقوقه وحرمانه من العودة لوطنه.

ان مركز الدراسات وكما عود قراءه سيواصل مشواره العلمي والثقافي والتوعوي هذا من خلال "مشروع المنتديات"، ولن يترك موضوعاً فيه مصلحة لمجتمعنا العربي في الداخل ذي اهمية الا وتعرض له، للرسالة التي يحملها القائمون عليه، والأمانة الموكلين بها .

ان اقتناء هذا الاصدار الجديد للمركز فيه الفائدة ومن ورائه المردود الايجابي على كل المهتمين بالشأن الفلسطيني وقضيته العادلة التي لا ينتطح عليها عنزان.

أ.د. ابراهيم ابو جابر

مدير مركز الدراسات المعاصرة

أم الفحم

ستون عاماً على النكبة وللعودة أقرب

الشيخ كمال خطيب[1]

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين وعلى الانبياء والرسل أجمعين وعلى من تبعهم الى يوم الدين، مصابيح الخير ومنارات الهدى، أول من تمرد على الظلم واول من سعى الى تصحيح اعوجاج الانسان في فكره وسلوكه وأكثر من أوذي وهجر وطورد. فكيف نتحدث عن اللجوء والخروج من الوطن والتهجير، ولا نذكر ابراهيم "عليه السلام" الذي أتى مهاجراً من أرض العراق الى فلسطين؟ وكيف لا نتحدث عن اللجوء والهجرة ولا نذكر يوسف ويعقوب وأبناءهم ممن تركوا الوطن ثم ذهبوا الى بلد آخر؟ وكيف لا نذكر هؤلاء وعيسى الذي طورد وأوذي ليدفع ثمن سعيه لتصحيح انحراف بني اسرائيل؟ وكيف لا نتحدث عن سيد المهاجرين محمد "صلى الله عليه وسلم"؟ هذه هي معالم حقيقة الصراع بين الحق والباطل. ولعل من أعظم ما يمكن ان يتحمله أهل الحق في صراعهم مع الباطل أن يطردوا من أرضهم، قال تعالى: " **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ** " . ابراهيم: ١٣

أن يحدث المرء بلهجة التفاؤل بعد ٦٠ عاماً من جرح ما يزال ينزف هذا منظار اعتبره جداً ايجابي. ولعلنا نعذر ونتفهم من يمكن أن يشكك بأن حقيقة العودة يمكن أن تكون قريبة فعلاً، وعندما نتحدث عن قرب العودة لا نتحدث عن سنة أو سنتين بقدر ما نتحدث عن حتمية هذه العودة، وبالتالي فسعينا من اجل تشخيص

[1] نائب رئيس الحركة الاسلامية

احتمالات وإمكانات العودة يأتي من باب قناعتنا أن التاريخ له دورات { **وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاس** } ، وهذا نظام الدورات لا يجامل به الله عربيا أو أعجميا، مسلما او مسيحيا، ابيض او أسود. الكون له نظام، الأمة او الشعب الذي يتخلف عن أسباب المنعة والتمكين ويقصّر في القيام بواجبه يعاقب ولو كان هذا العقاب قاسياً. ولعل أقسى عقاب أن يهجّر المرء من وطنه. لكن ما دامت هذه دورة اذاً هي قابلة أن تعود بشكل آخر لأن الذي خرج يمكن أن يرجع، وأن القوي يمكن أن يصبح ضعيفاً وأن الضعيف يمكن أن يعود قوياً، وان الظالم يمكن أن يصبح مظلوماً، لذا يتطلب الأمر أن ننظر هل فعلاً اليوم وفي ذكرى الـ ٦٠ لنكبة شعبنا الفلسطيني، هل يا ترى الدورة قابلة لان تتغير، هل هذا الظالم المستبد الذي يدعى إسرائيل المدعوم امريكياً وغربياً يمكن ان تعود عليه الدورة مرة أخرى؟ أم هي بدعاً من الأمم ليس لها مثيل، كانت لتبقى الى الأبد، وهل سيبقى شعبنا مشرداً الى الأبد، هذا ليس ناموساً خاصاً بشعبنا وليس باسرائيل، بل هو نظام كوني يسري على الجميع .

عندما نتحدث عن العودة وعن الشعب الذي أخرج عام ٤٨ ، هذا العام لم يكن بداية مأساة شعبنا بقدر كونه محصلة سنوات كثيرة سبقت هذا العام شهدت لظرف يهجر بها شعبنا الفلسطيني، كالمؤتمر الصهيوني، ووعد بلفور وسقوط الخلافة، وسماح السلطان العثماني لليهود بالهجرة الى فلسطين ودور الاستعمار وجرائمه الكبيرة وفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود.

اللورد بلفور لم يكن فقط وزير خارجية بريطانيا بل كان من الأصوليين الانجيليين، فكانت خدمة اليهود ليست حباً لهم بقدر ما هي تنفيذ لقناعات دينية هو يؤمن بها.

هذه العناصر اجتمعت لتهيئ الظروف لخروج الفلسطينيين خارج الوطن، ولا ننسى ان ذلك كان في ظل واقع ديني مأساوي، واقع اسلامي منهار وفي ظل وجود دويلات خاضعة للاستعمار، الامر الذي حمل الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة ان يهاجر خارج الوطن.

ان تخلي شعبنا الفلسطيني وبعده عن قيمه الحضارية والعقائدية كانت سببا من أسباب ما حل به عام ٤٨، فقد كان يعيش حالة من الفراغ الديني والحضاري والإيماني والفكري والقيمي، الأمر الذي جعل من السهل أن تنطلي عليه المخططات والكيد والمكر. نعم كانت في هذه الفترة قيادات واعية ولكنها لم تحدث تغييراً جذرياً في تفكير الناس الى درجة انهم صدقوا ما قيل لهم "أنها ايام ثم ستعودون"، وبالتالي وجد الشعب نفسه خارج الوطن.

إذا رجعنا إلى أدبيات الواقع الفلسطيني قبل النكبة فالأمر لم يكن طبيعياً، فكيف كانت حالة مساجدنا في هذه الأيام؟ كيف كان الوعي الديني والمعلوماتي؟ كيف كانت السرقات وكيف كان حرق البيادر وهي مليئة بالقمح؟ فاذا كان الشعب غير متماسك ولم تكن فيه هذه الأواصر فكيف أن يحصل به ما حصل!

حالات الضعف والفراغ الديني ودخول سماسرة الارض على الخط، مع وجود اناس كانوا فارغين وطنياً وفارغين ايمانياً وفارغين فكرياً أدى الى حدوث الهجرة.

ستون عاما مرت كانت كافية ليدرك الشعب الفلسطيني ان قضية فلسطين ليست مجرد قضية وطنية، بل لها ارتباط عقائدي، ارتباط ديني، هذه ارض الاسراء والمعراج، اليها هاجر ابراهيم عليه السلام، وهي مولد عيس عليه السلام، ولهذا لا يمكن الناموس أو النظام الكوني عليها كل الدهر، جرى عليها فترة من الزمن ليعود النظام الكوني ليأخذ دوره بمعنى نظام التداول الذي لا بد له ان يكون.

شعبنا الفلسطيني الآن ان كان في الداخل أو في الشتات أو في أي موقع، الشعب الذي جرى في سنوات قبل النكبة وما بعد النكبة خلف شعارات فارغة، من طروحات قومية ووطنية منسلخة من الدين او علمانية معادية للدين، وظن أنه يقربه أكثر من يوم الخلاص والعودة واذا به كما يجري خلف سراب، مرت ٦٠ سنة ويوم العودة لم ياتِ بعد.

ان هذه الطروحات التي جرى وراءها الشعب الفلسطيني، قد أثبتت فشلها ولم تتجسد على ارض الواقع، حتى في البلاد التي ادعتها، مما دعى شعبنا الفلسطيني وليس وحده ان يدرك أن الرجوع الى الوطن لا يتم الا بالرجوع الى الأصول وتجسيدها على أرض الواقع في السلوكيات والقيم والمعتقدات.

هل فعلاً ٦٠ سنة جعلت العودة تكون أقربا. ما يحسه الفرد منا عبر النظر عن اليمين واليسار يجد الجواب نعم من اتجاهين، الاتجاه الإسرائيلي والاتجاه الفلسطيني– العربي؛ أما الاتجاه الإسرائيلي، فإن الواقع الاسرائيلي اليوم ليس الواقع الذي كان قبل ٦٠ سنة. الواقع الاسرائيلي المنكوب في قِيَمه وتحديداً القيم الصهيونية. فالآن تعاني اسرائيل أزمة قيم وتحديداً القيم الصهيونية. هذه القيم التي فعلاً وان كانت سبب مأساة شعبنا ولكنها كانت سلوكيات تعبر عن تضحيات وتعبر عن عطاء أدت الى قيام الدولة، وخاصة جيل الطلائعيين الصهيونيين المؤسسين الذي كان عطاؤهم بلا حدود. اذا نظرنا الى واقع اسرائيل اليوم ماذا نجد، قال امنون روبنشطاين، وزير المعارف السابق في حكومة باراك "اسرائيل تعاني من مشكلة في تدهور في القيم الصهيونية"، الروح المعنوية، الفساد المستشري، الهروب من الجيش، الهجرة الى الخارج، تشير الى أن الرسم البياني للدولة لم يعد في صعود.

أما في الاتجاه الثاني فوضع الشعب الفلسطيني والعربي يدعو الى التفاؤل، لأن العودة باتت أقرب وشعبنا الفلسطيني الذي كان يعاني من ازمة دينية وفكرية هو اليوم يتمسك بعقيدته وحضارته وقيمه.

اسرائيل تعيش في ورطة عبّر عنها بيرس : "إن اخطر ما يمكن ان يواجه المشروع الصهيوني أسلمة الصراع في الشرق الأوسط"، أي أن يكون صراعاً حضارياً وصراعاً دينياً. فهي خلال ٦٠ عاماً كانت تلبس الصراع لباس الصراع القومي، صراع اقتصادي، صراع جغرافي، فالآن بدأت معالم صراع حضاري، فهي الآن لا تقود صراعاً مع ١٠ ملايين فلسطيني فقط، بل صراعاً مع ٣٧٠ مليون عربي يعتبروا ان لهم علاقة مباشرة مع فلسطين ومع ١٥٠٠ مليون مسلم لهم علاقة مباشرة مع فلسطين.

واذا أتت القيادة الفلسطينية وحاولت أن تقزم حدود العلاقة مع فلسطين حيث أن الصراع بدأ مع بداية النكبة، وبدا يبرز مع بروز الدولة الفلسطينية في العام ٦٥، ثم بدأ يضيق حيث تم تجريد الصراع من اسلمته ليكون صراعاً عربياً اسرائيلياً، ثم جردوه ليكون صراعاً فلسطينياً اسرائيلياً، ثم قالوا أن الصراع بين حركة فتح واسرائيل ثم جعلوا الصراع شخصانياً ليكون كأنه بين عرفات واسرائيل.

ما يحصل الآن في صفوف الشعب الفلسطيني خاصة في الضفة والقطاع من بحث عن قيادة جديدة ذات رؤية دينية، وذلك عندما اختار قيادة حماس ليبين أن له خيار جديد في ادارة الصراع مع الجانب الاسرائيلي.

اسرائيل تعاني من مشكلة، كونها باتت بين فكي كماشة، في الجنوب عبر الحركة الاسلامية حماس والقوى الفلسطينية الاخرى التي لها نفس ديني، وفك آخر من خلال حركة حزب الله في جنوب لبنان، والتي لا شك أنها تملك رؤية دينية في الصراع مع اسرائيل. أظن أن اسرئيل في ظرف ان كانت تريد أن تكون ذات رؤية

بعيدة المدى عليها أن تكـون واقعيـة، شـعبنا الفلـسطيني وقـد حـزم امـره وأدرك أن سعيه من اجل العودة لا بد أن يكون عبر ركوب سـفينة العقيـدة والحـضارة والقـيم، دون ان يلغي كل الوسائل المعتمدة في سعيه من اجل ان يصل الى تحرير وطنه..

وأخيراً نقول أن عنصر الزمن ليس ذات قيمة كبيرة، أي نشترط على انفسنا عدد سنين ونقول متى تكون العودة، انما نحن مطمئنون أن هذه السنين ليست مدعاة للتشاؤم ولا مدعاة لان نرصد عقوداً وسنوات، بل هي سبب للتفاؤل بأننا للعودة أقرب.

مشروع إحياء الذاكرة الفلسطينية (جرح النكبة) ودوره في حفظ الرواية الفلسطينية

أ.د.إبراهيم أبو جابر*

مُقدّمة:

نكبة فلسطين حدث فريد من نوعه في التاريخ الحديث، فقد غزت أقلية أجنبية مهاجرة أرض الأغلبية الوطنية، وطردتهم منها واستولت على ارضهم وأملاكهم وازالت آثارهم الحضارية والتاريخية، كل ذلك بتخطيط مسبق، ودعم مالي وعسكري وسياسي من الخارج، امتد على مدار قرن من الزمان.

ولهذا جاءت اهمية تدوين التاريخ الشفوي للشعب الفلسطيني لإعادة التوازن لعملية كتابة التاريخ والاهتمام بذاكرته. فالكل يعلم ان القوي المنتصر هو من يدوّن التاريخ في العادة (وهو في هذه الحالة اسرائيل) وفقاً لوجهة نظره ونسج خياله مسجلاً للأحداث التاريخية بطريقة تخدم مصالحه، وبالتالي يتحوّل الخيال الى حقيقة وتصبح الأكذوبة واقعاً مسلماً به.

ومن هنا أيضاً برزت ضرورة التاريخ الشفوي، لأن الاهتمام بهذا التاريخ المنثور وجمعه وتدوينه يساهم في تسجيل الأحداث حسب واقعها الفعلي، مما يكفل توثيق هذه الأحداث وأرشفتها والحفاظ عليها لتستفيد منها الأجيال القادمة، وتعتمد كمصدر موثوق للباحثين والمؤرخين. ورغم ان التاريخ الشفوي ضرورة، لكنه لا يغني عن الوثائق المكتوبة، حيث لا يمكن اعتبار التاريخ الشفوي أو الشهادة الشفوية بحد

* مدير مركز الدراسات المعاصرة

ذاتها تاريخاً، وانما هي صورة حيّة توضح مدى المصداقية في كثير من الأحداث المدونّة في الكتب والمراجع التاريخية.

وتظهر اهمية الشهادة الشفوية عند غياب الوثائق المتصلة بالحدث او المعلومة، أو عند تفسير الحدث من قبل شخص أو أشخاص عاصروه، أو ساهموا في صناعته أو كان لهم دور في القيام به. فعند غياب الوثائق عن الحدث او عندما لا تعطي الوثيقة الجواب الشافي، فانه لمن الضروري جمع شهادات عدد من الاشخاص الذين شاركوا فيه أو عاصروه، وهذا حال الشعب الفلسطيني وما لحق به في احداث نكبة عام ٤٨.

وبالمناسبة لا بد من التأكيد على أن التاريخ الشفوي ليس بديلاً عن التاريخ المكتوب او الوثيقة، ولا يعمل منعزلاً عنهما في الوقت ذاته، وانما جانب الاهتمام به يأتي من باب النقاط الثلاث التالية:

أولاً: يصلِّح، يؤكد أو ينفي معلومة أو حدث ما قد يكون مكتوباً في الرواية الرسمية، مثلما هو الحال في عمليات تهجير سكان قرى مثلث حيفا، وارتكاب العصابات الصهيونية لمجازر في النقب مثلاً، أو قرى الجليل النائية شمالاً، وحالات النهب والسلب والاعتداء على الأعراض من قبل العصابات المذكورة.

ثانياً: اضافة التاريخ الشفوي تفاصيل هامة أو أبعادا لأحداث ذكرت في مراجع رسمية، فإن كانت الكتب أو الوثائق تذكر معركة/أو مجزرة ما في زمانها ومكانها وأعداد قتلاها وجرحاها، فإن التاريخ الشفوي يضيف لها، كيف حصلت؟ ومن خطط لها؟ الخ... وهذا ما يمكن أن يندرج مثلاً على مجزرة دير ياسن الشهيرة وغيرها من المجازر عام ٤٨ وبعدها.

ثالثاً: قد يعطي التاريخ الشفوي معلومة جديدة لم تذكر في صفحات الكتب؛ وهذا كثير جداً، لأن الروايات الشفوية تعتمد في الدرجة الأولى على شهود العيان

الذين عايشوا الحدث، ولذا فرواياتهم أدق في الوصف واكثر غزارة في المعلومات التي يعجز المؤرخ عن الإلمام بها، لأنه يتعامل مع وثائق ومستندات وكتب قرطاسية. الجانب هذا يمكن ملاحظته في وصف شهود العيان لمجزرة الطنطورة مثلاً وعيلبون والدوايمة وعرب العزازمة وغيرها.

مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني:

تعرض الباحثون الفلسطينيون والأجانب للتاريخ الشفوي الفلسطيني منذ ما يقارب ثلاثة عقود ونيّف، وجاءت وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

المقصود بالمرحلة الأولى هي مرحلة الانتداب والنكبة عام ١٩٤٨، والتي أبرزت شخصيات فلسطينية اهتمت بتدوين التاريخ الفلسطيني بصورة أو أخرى رغم عدم امتلاك بعضهم لعوامل مهنية أو أدوات بحثية كافية، لكنهم في النهاية أسسوا لمدرسة تأريخ الحال والواقع الفلسطيني، ولا تزال أعمال بعضهم مراجع أساسية الى اليوم والغد، ومن أبرز هؤلاء: عارف العارف، أكرم زعيتر، محمد عزت دروزه ومصطفى مراد الدباغ وغيرهم كثير.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة منذ أواخر الستينات حتى نهاية السبعينات، وغلب عليها الطابع الأكاديمي الفردي، لكن هذه المحاولات لم تهتم كثيراً بمنهج وتقنية البحث، رغم إضافتها انجازاً هاماً للتاريخ الفلسطيني وبالذات من خلال غزارة معلوماتها وتزويده للمكتبات العلمية بمصادر جديدة لم تكن حيثياتها معروفة من قبل؛ يذكر أنه من جملة هؤلاء ما يلي من شخصيات فلسطينية ذاع صيتها:

١- الدكتورة بيان نويهض الحوت، من أوائل الباحثين الذي سخّروا الذاكرة الفلسطينية لكتابة فصول من التاريخ الفلسطيني، وذلك مع بداية السبعينات من خلال مشروع توثيق تجارب قادة الثورة الفلسطينية في إطار اطروحتها للدكتوراة وعنوانها "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨" [١] .

٢- الدكتور نافع نزال، قام أيضاً في نفس الفترة تقريباً بجمع مقابلات شفوية أجراها مع لاجئين فلسطينيين من مخيمات لبنان لإعداد اطروحته للدكتوراة من جامعة جورج تاون حول قضية اللجوء الفلسطيني في الجليل، ونشرت في كتاب خاص في بيروت عام ١٩٧٨ عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت.[٢]

٣- الدكتورة "روزماري صايغ" والدكتورة "جولي بينيت" اللتان ركزتا على دراسة أحوال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولا شك أن كتاب الصايغ المعروف، والذي هو في الأصل رسالة ماجستير للباحثة من الجامعة الأمريكية في بيروت، والصادر عن دار النشر البريطانية زد بوكس عام ١٩٧٩ ، كان أحد الأعمال التي فتحت عيون الباحثين الفلسطينيين والأجانب على اهمية التاريخ الشفوي [٣] ؛ أما كتاب "جولي بينيت" الذي بداته كإطروحة لدرجة

---

[1] الحوت بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨، دار الأسوار، عكا، ١٩٨٤.

[2] Nazzal, Nafez. The Palestinian Exodus from Galilec in 1948 institute Palestine studies, Beirut 1978

[3] صايغ روزماري، الفلاحون الفلسطينيون، من الاقتلاع الى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٠.

الماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت أيضاً، فقد أسهم الآخر في لفت نظر الكثير من الباحثين لأهمية تدوين التاريخ الفلسطيني وبالذات ما له علاقة بالناحية الشفوية.

المرحلة الثالثة:

ازداد المهتمون بالتاريخ الشفوي الفلسطيني في الثمانينات فلم يعد الدافع أكاديمياً فقط وانما وطنياً وسياسياً، ومن امثلة ذلك ما أقدمت عليه د. بيان الحوت عندما سجلت أكثر من ١٣٠ مقابلة مع ذوي ضحايا وشهود مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢) دونما يكون لذلك علاقة بالأكاديميا، وإنما كما قالت "لتوثيق الحدث وتخليده في وعي الأجيال القادمة" [٤] .

هذا وساهمتا كل من روزماري صايغ أيضاً وجولي بينيت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ من خلال تسجيلهما مقابلات شفوية مع نساء من مخيمات لبنان، والأراضي المحتلة في دفع مستوى الاهتمام بالتاريخ الشفوي، لتعاطفهما مع ابناء الشعب الفلسطيني.[٥]

ارتفعت وتيرة الاهتمام اكثر في المرحلة هذه فبدأ اهتمام مؤسسات أكاديمية فلسطينية بالتاريخ الشفوي كجامعة بير زيت التي بدات مع بدايات الثمانينات سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة بدعم من د.وليد الخالدي ومركز الدراسات الفلسطينية في بيروت الرافد القوي في هذا المجال حينها والجامعة الاسلامية في غزة، ناهيك عن مراكز وشخصيات أكاديمية ومؤرخين أخذوا يولون هذا الموضوع اهمية قصوى، فصدرت أعمال لكتاب ومؤرخين مثل: يحيى عادل، عبد الهادي فيحاء، ود.منير فاشة، ود. محمود ابرهيم.

---

[4] الجنى: العدد ٣. ملف دراسات فلسطينية استخدمت التاريخ الشفوي. مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية، بيروت ١٩٩٥، ص:٢٣

[5] المصدر السابق، ص : ٢٠ و ٢٣

المرحلة الرابعة:

جاء الجيل اللاحق ممن اهتموا بالرواية الشفوية بلون جديد في مجال التاريخ الشفوي، فقد اهتموا بمعالجة أبعاد جديدة في التاريخ الفلسطيني، كان من اهمها التركيز على موضوع الرواية والذاكرة الفلسطينية التاريخية وتوثيق الأحداث، وكان من جملة من اهتموا بذلك رشيد الخالدي، جوني منصور، مصطفى كبها، مصطفى عباسي، جميل عرفات، مصطفى بدران، وديع عووادة، عبد الله التل وآخرون. لكن اعمالهم بقيت غير مكتملة واهتمت في الدرجة الأولى بمواقع بعينها وليس مشروعاً متكاملاً وشاملاً لكافة رحلة معاناة الشعب الفلسطيني منذ ٤٨ وحتى اليوم.

دوافع مشروع إحياء الذاكرة الفلسطينية:

عطفاً على ما ذكر أعلاه وغيره، وخاصة فردية مشاريع توثيق الذاكرة الشفوية للنكبة ولما تلاها من احداث، وجزئية البعض الآخر وعدم شموليته، ونظراً لتسارع الأحداث، اهتم مركز الدراسات المعاصرة بالرواية الشفوية وسعى نحو اعداد موسوعة كاملة متكاملة وفق تسلسل مسيرة الشعب الفلسطيني منذ النكبة مروراً بما تلاها من احداث في الضفة الغربية وغزة في الخمسينات والستينات، ثم أحداث أيلول الأسود في الأردن، ومخيمات لبنان وأخيراً احداث الانتفاضتين.

هذه الموسوعة لم تتجاهل ما تم نشره من اعمال وانما وثّقت بعضها، لكن جل الاهتمام ركّز على جمع آلاف الشهادات من صدور شهود عيان وكبار سن عايشوا كل حدث وآخر، فجاء هذا المشروع مشروعاً متكاملاً كاشفاً كثيراً من خفايا مسيرة هذا الشعب.

أما دوافع هذا المشروع فهي كالتالي:

١- رواج الرواية الإسرائيلية للنكبة:

كانت إحدى آثار ونتائج ما حصل في العام ١٩٤٨م، ما ارتكبته العصابات الصهيونية من جرائم ومجازر وحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي أدت الى تشريد أكثر من ٧٥٠ الفاً وإجبارهم على الرحيل عن أرضهم ووطنهم، ومن ثم تدمير ثقافتهم وإرثهم الحضاري، ولقد كان أثر ذلك قوياً وملموساً على المسيرة التاريخية والحضارية والثقافة للفلسطينيين.

تعتمد الرواية الاسرائيلية عن النكبة، وعن تاريخ استيلاء الصهيونية على فلسطين عموماً، على اكبر مجموعة من الأكاذيب والتضليلات التي اعتمدت عليها المشروعات الاستعمارية الاستيطانية منذ القرن التاسع عشر. فنحن لا نجد هذه الكمية المفبركة من الأكاذيب، لا نوعاً ولا عدداً، في استعمار هولندا لجنوب أفريقيا، ولا البرتغال لجوا الهندية، ولا هولندا لاندونيسيا ولا فرنسا للمغرب العربي ولا اسبانيا ولا أمريكا للقارة الأمريكية.

وقد يبدو هذا عجيباً حقاً في عصر انتشرت فيه المعرفة وتنتشر بشكل متزايد. ويكفي أن نستعرض بعض المقولات الصهيونية لندل على ذلك: فلسطين أرض بل شعب، لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون، اللاجئون خرجوا طوعاً أو بأوامر عربية رغم إصرارنا على بقائهم، اليهود الصهاينة كانوا قلة مستضعفة أمام جيش عرمرم من العرب الغزاة عام ١٩٤٨، احتلالنا هو أعظم احتلال "انساني" بعد الحرب العالمية الثانية ... الخ.

لكن هذا ليس عجيباً إذا تذكرنا أن الصهيونية بحاجة إلى كل هذه الأكاذيب لأنها لا تملك على الإطلاق واقعاً أو حقاً لا جدل فيه يمكن ان تعتمد عليه. فلسطين ما قبل ١٩١٧ لم يكن لليهود فيها وجود يذكر. فعددهم لم يتجاوز ٩٪

من السكان وتـأثيرهم لم يتجـاوز أي جاليـة أخـرى عاشـت بـسلام في فلـسطين، وملكيتهم في الأراضي لم تتجاوز ٢٪ من فلسطين.

ومن هنا نشأت الحاجة إلى البحث عن مبررات جديدة للاسـتيلاء علـى فلـسطين مثل الالتجاء الى العهد الجديد والعهد القديم لربط كلمة إسرائيل القديمة بدولـة اسرائيل الحديثة، وإغراء الدول الاستعمارية الأوروبية بان الصهيونية سـتكون خادم الاستعمار ووسيلة التخلص من اليهود الأوروبيين.

أما تاريخ النكبة فهو بالنـسبة لهـم تـاريخ انتـصار الـشعب المـضطهد المناضـل، صـغير العـدد كـبير العزيمـة علـى جيـوش العـرب البرابـرة الـذين غـزوا أرض اسرائيل للقضاء على الوليد الصغير. وهكذا تفـبرك تـاريخ حـرب فلـسطين علـى نسق الرواية الإسرائيلية.

وتأييداً لذلك صـدرت عـشرات الكتـب والروايـات والافـلام تـردد هـذه الروايـة وتطمس غيرها، حتى أصبح الاعتراض على هذا التزوير ولو جزئياً مروقاً يـشبه الهرطقة ضد الكنيسة الاوروبية في العصور الوسطى.

ولكـن بعـد مـرور ٣٠ عامـاً او يزيـد علـى الاسـتيلاء علـى فلـسطين، شـعر الاسرائيليون أن الواقع الذي خلقوه واعتراف الغرب بهم أصبح شـرعياً بمجـرد حدوثه. ولذلك فُتحت بعض الملفات الاسرائيلية (باستثناء جرائم الحـرب) ممـا دعا الى ظهور مراجعات جديدة للتاريخ الصهيوني عام ١٩٤٨ على يـد مـن أطلـق عليهم اسم "المؤرخين الجدد".

وباستثناء ايلان بابيه، فإنه لم يتخل أحد من هؤلاء المؤرخين الإسـرائيليين عـن صهيونيته. فكل يريد اكتساب صـدقية نابعـة مـن البحـث عـن الحقيقـة (الـتي وجدها في الملفات الإسرائيلية مؤخراً)، ولكنه لا يريد أن يـدفع الـثمن القـانوني

والأخلاقي لجريمة النكبة التي إن لم يشارك فيها لصغر سنه، فهو استفاد من مكاسبها، بيتاً وارضاً وهوية، على حساب الضحية الذي فقد كل هذه، لكن لم يفقد ملكية الحق ولا النية في استرجاعه.

وبني موريس مثال فريد يدل على ذلك. فهو صحفي تحول الى مسجل للحوادث (Chronologist) ومنه اكتسب صفة المؤرخ. لكنه لم يتعلم من التاريخ، فهو يسجله دون أي ندم عليه، وذلك لانه صهيوني ويعترف بأنه ما زال كذلك حتى بعد اكتشافه للتاريخ الإجرامي للصهيونية. وهو يعتب على بن غوريون لانه لم يقض على البقية الباقية من الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم.

هذه الرواية الإسرائيلية بأكملها تتساقط يوماً بعد يوم، قطعة بعد قطعة، امام الجمهور الغربي، المؤيد والجاهل، لكنها لا تزال رواية سائدة في اذهان الكثيرين. وحتى اولئك الذين اكتشفوا زيفها يعتقدون أن هذا زمان مضى، ولا مجال للبحث فيه. لكن هذا الرأي بعيد عن الواقع بُعد الرواية الإسرائيلية عن الحقيقة.[٦]

٢- تهميش الرواية الفلسطينية للنكبة:

أقدمت العصابات الصهيونية ومن ثم الجيش الاسرائيلي وأذرعه المختلفة وحتى بعض المؤسسات اليهودية على تدمير ونهب معظم الإرث الثقافي والقانوني المكتوب للشعب الفلسطيني مثل: أرشيف جيش الجهاد المقدس، سجلات وملفات الأملاك والأراضي، المكتبات العامة والخاصة، الصحافة المطبوعة وأرشيفها، سجلات المستشفيات والمدارس والمعاهد، بيانات وأرشيفات الأحزاب السياسية الفلسطينية واللجان القومية، الأوراق الشخصية والمذكرات لكبار

[6] انظر، أبوسته سلمان، مصادر التاريخ الشفوي وعلاقته بحق العودة (ورقة عمل) ٢٠٠٨، ص:٤-٥

المثقفين والكتاب السياسيين، وغير ذلك من المخطوطات والوثائق والمستندات الهامة.

هكذا كانت المأساة، وكانت النكبة والنزوح، رحّل الناس وهجّروا وفي صدورهم وقلوبهم وعقولهم بقيت فلسطين بتاريخها وتراثها وجغرافيتها، اصبحت فلسطين منقوشة في ذاكرة الفلسطينيين، فاستفردت اسرائيل برواية (النكبة) ما حصل في العام ٤٨ وفق رؤيتها الخاصة والمزورة.[٧]

أما الرواية الفلسطينية للنكبة فهي كالتالي:

يعتقد الكثيرون ان عملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم قد بدأت مع اندلاع النشاطات العسكرية الصهيونية عام ١٩٤٨، إلا أن البحث والتنقيب في صفحات التاريخ الذي ضرب عليها الإعلام والفكر الصهيوني تعتيماً لم يعرف التاريخ الحديث مثله، يؤكد بأن التهجير كان قد بدأ فكرياً على الأقل مع إصدار هرتسل لكتابه «توراة الصهيونية دولة اسرائيل». فبِدْءُ إقامة دولة يهودية في وطننا فلسطين كان معناه تهجير شعبنا بكامله او على الأقل غالبيته كما فعلت المنظمات العسكرية الصهيونية وإسرائيل من بعدها كدولة.

إن اول عملية تهجير فعلية كانت عام ١٩٠٥، عندما تآمر المستوطنون الصهاينة مع بعض الإقطاعيين من لبنان لشراء أراض من قرية المطلة في الجليل الاعلى وتهجير الفلاحين الذين جبلوا ترابها بعرقهم ودمائهم، وكان أحد المستوطنين

[7] انظر، المدني رشاد، أهمية التاريخ الشفوي الفلسطيني ومصاعب تطبيقاته من واقع التجربة الشخصية (ورقة عمل ضمن اعمال مؤتمر التاريخ الشفوي / الجامعة الاسلامية – غزة)، ٢٠٠٨، ص:٤٥

الصهاينة قد كتب في حينه عن شدة تعلق الفلاحين بأراضيهم: »لقد بكت حتى دوابهم» عندما أجبروا على الرحيل.

كما وتشير الوثائق التاريخية أيضاً، أن حوالي ٧٠ الف فلاح فلسطيني قد تم طردهم وهدمت قراهم قبل اندلاع الحرب – الكارثة عام ١٩٤٨ وحتى قبل إقرار الجريمة نهائياً من قبل هيئة الأمم المتحدة بإقرار مبدأ تقسيم فلسطين مناصفة مع المستوطنين الصهاينة.

ومنذ الإعلان عن قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ما يزيد عن ٢٤٣ ألف عربي في ٢١٩ قرية وأربع مدن هي :حيفا، طبريا، صفد وبيسان. وقد هجر من هذه المناطق، في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران ١٩٤٨ ما يزيد عن ٢٣٩ ألف عربي وأخلت ودمرت ١٨٠ قرية عربية تماماً، كما هجر سكان ثلاث مدن كبرى كلياً هي صفد، طبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا ١٩٥٠ فلسطيني وبالمقابل قامت المنظمات العسكرية الصهيونية بتهجير ما يقارب ١٢٢ ألف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية وأخليت ودمرت ٧٠ قرية تماماً وهجر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريباً كما وتم تهجير جزء كبير جداً من سكان مدينتي اللد والرملة. [٨]

[8] مجلة عصر الفكر، مركز الدراسات المعاصرة، عدد:٢، ٢٠٠٨، ص:٣١

هذه الرواية وغيرها مما ينشره الفلسطينيون لم يلق له بالاً عموماً لان المتعارف عليه كتابة المنتصر للتاريخ، في حين ينظر لرواية الآخر في المعادلة بانه غير موضوعي ومبالغ فيه.

٣- شح المصادر الأولية الخاصة بالنكبة:

ذكر سالفاً أن العصابات الصهيونية والجيش الاسرائيلي وباقي الأذرع الأمنية وحتى المدنية أتلفت الأرشيفات والسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالشعب الفلسطيني، في محاولة منها لطمس هويته والقضاء على موروثه الثقافي والحضاري، ولهذا جاءت الرواية الفلسطينية غير كاملة وقاصرة في وصف كثير من جوانب المسيرة الفلسطينية، وعليه فهناك ثلاثة مصادر إضافية هامة يمكن الاستفادة منها في سد جوانب العجز في الرواية الفلسطينية.

المصدر/١: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لقد فتحت سجلات الصليب الأحمر لأول مرة عام ١٩٩٦ نتيجة للضغوط اليهودية التي اتهمت الصليب الأحمر بالتواطؤ مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية. ورغم ان السجلات التي أصبحت متاحة عبارة عن مراسلات داخلية (بالفرنسية) كتبت بلغة جافة، إلا أنها كشفت عن معاناة الفلسطينيين أثناء النكبة، وكشفت عن إقامة اسرائيل لمعسكرات عمال بالسخرة على نسق المعسكرات النازية. وهذا الاكتشاف الجديد الذي لم يتم نشره حتى الآن بشكل مفصل، يضيف مصداقية جديدة للرواية الفلسطينية.

لقد أقامت اسرائيل ٤ معسكرات اعتقال رسمية في معسكرات الجيش البريطاني اثناء الانتداب وهي: إجليل، عتليت، صرفند (الرملة)، تل لوينسكي. وفي نوفمبر ١٩٤٨ زار الصليب الأحمر هذه المعسكرات، ووجد فيها خمسة آلاف معتقل فلسطيني معظمهم قرويون من القرى التي احتلتها إسرائيل.

جاء في تقرير للصليب الأحمر بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٢: "لقد وجدنا المدن والقرى العربية (في الجليل) التي احتلتها القوات اليهودية في حالة حرجة جداً. جميع الشباب (المدنيين) اعتقلوا وأخذوا الى معسكرات عمل واعتبروا أسرى حرب. أما العجزة والنساء والاطفال فقد تركوا دون مئونة. وهؤلاء المساكين لم تعط لهم الفرصة لجمع محاصيلهم وزيتونهم لانهم منعوا من مغادرة القرية (بسبب الأمر العسكري بمنع التجول). كم كان منظر هؤلاء الناس البائسين يقطع نياط القلوب"[9]

المصدر/٢: لجنة مراقبي الهدنة

أي التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة عن الفظائع والمخالفات التي ارتكبتها اسرائيل والتي حقق فيها المراقبون فهي ايضاً مصدر هام لتاريخ النكبة، ولم يستشهد بها أولاً حسب علمي إلا بالمبو، وقد سبق أن نشر الكاتب تفاصيل بعض هذه التقارير.

[9] المصدر السابق ص:٧

وأهم هذه التقارير الموجودة في مكتبة "داج همر شلد" في بناية الأمم المتحدة تحت رقم DAG-١٠:١ .٣ .٣/١٣ بعنوان Atrocities تحتوي على مراسلات مراقبي الأمم المتحدة في الميدان إلى رؤساهم في المكتب الرئيسي والى نيويورك. ورغم أنها غير كاملة، إلا أنها تعطي صورة لم تنشر من قبل عن جانب معروف لدى العرب (كثرة الشكاوي لمراقبي الهدنة ضد جرائم اسرائيل)، وغير معروف لهم (كيفية التحقيق في هذه الشكاوي).[١٠]

المصدر/٣: أرشيف جمعية خدمات الأصدقاء الأمريكية (AFSC) /الكويكرز

المصدر الثالث لتاريخ النكبة هو أرشيف جمعية خدمات الأصدقاء الأمريكية (AFSC) المعروفة باسم الكويكرز، الموجود في مقرها بمدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة. ورغم أن الكويكرز حضروا الى غزة بعد احداث النكبة مباشرة إلا انهم كانوا أهم شهود على عواقبها وأقربهم الى اللاجئين نظراً للمعيشة اليومية معهم، وهم الذين انشأوا معظم المخيمات في قطاع غزة، كما نظموا قائمة مفصلة بأسماء اللاجئين وقراهم، مبنية جزئياً على قوائم عمومية للصليب الأحمر. وقد أورث الكويكرز قوائمهم التفصيلية الى وكالات الأمم المتحدة المتعاقبة التي استقرت عام ١٩٥٠ على وكالة الاونروا.

يحتوي الملف على معلومات عن إطعام اللاجئين في مخيمات البريج ودير البلح والشاطئ والفالوجة (في الفترة القصيرة بين تاريخ توقيع الهدنة مع مصر في ١٩٤٩/٢/٢٤ وطرد اسرائيل للأهالي بعد ذلك

[10] المصدر نفسه، ص:٨

بأسابيع)، كما يحتوي على معلومات عن العرب الذين بقوا في اسرائيل وعن الأقليات اليهودية في البلاد العربية، وعن الاجتماعات والاتصالات مع اسرائيل ومصر وحكومة الولايات المتحدة. وكانت الاخيرة تتابع ملف اللاجئين في مراحل مختلفة ومحاولة إعادتهم الى ديارهم، كما يحتوي على عدة كتيبات للشهادات التي أخذت من ضباط الكويكرز في اوائل التسعينات عن تجاربهم في غزة قبل ٤٠ عاماً.[11]

٤- وفاة الكثير من جيل النكبة:

راهن الاسرائيليون كثيراً على عامل الزمن ومردوده على جيل النكبة ولهذا قالوا عبارتهم الشهيرة :" كبارهم سيموتون وصغارهم سينسون". بالطبع الأمر لم يسر وفق مقولتهم هذه بالتمام، وانما صحيح أنه مات كثير من الكبار وهذا أمر طبيعي ولكن الصغار لم ينسوا ، وانما كانوا ولا يزالون أشد قسوة عليهم من الكبار؛ لكن أمراً واحداً يجب أن يقال: وفاة كثير من جيل النكبة يعني غياب فصول مهمة من فصولها، فموت هؤلاء دفنت معهم الكثير من المعلومات والذكريات والشهادات، وهذا بالطبع لن يعوّض وغير قابل لذلك، ولهذا يعد هذا الجانب أحد دوافع المشروع المهمة لتسجيل اكثر قدر ممكن من الشهادات في حركة تسارعية مع الزمن، لأن الأعمار بيد الله وأعمار هذه الأمة ما بين الستين والسبعين، وها نحن هذه الأيام في الذكرى الستين للنكبة، فمن كان عمره عام ٤٨ عشر سنوات هو اليوم ابن سبعين، بكل ما يحمله ذلك من معنى.

[11] المصدر نفسه: ص١٠ - ١١

٥- تدوين فصل هام من تاريخ الشعب الفلسطيني:

حاولت العصابات الصهيونية واسرائيل اجتثاث الشعب الفلسطيني من خلال سياسة التطهير العرقي الرامية لتغييب شعب باكمله أو فصل كامل من مسيرته التاريخية، ولهذا جاء هذا المشروع لتوثيق مرحلة هامة ومصيرية من مراحل الشعب الفلسطيني التاريخية من خلال القاء الضوء على احداث عام ٤٨ وما بعدها عبر المشاهدة الحية، الأصدق أحياناً من أي شيء آخر. فالمشروع لا شك انه سيغدو مصدراً اولياً للكثير من الدراسات والدارسين في تاريخ الشعب الفلسطيني مستقبلاً، فإذا غفل عنه المعاصرون سيتنبه اليه من خلفهم.

معوقات المشروع:

واجه المشروع العديد من المعوّقات منها له علاقة بالسلطة وآخر بالانسان الفلسطيني نفسه وآخر بالأنظمة العربية الاقليمية ، ولعل ما يلي من معوقات عامة تضع النقاط على الحروف حول اهمها:

(١) نهب وحرق اسرائيل للوثائق والأرشيفات الفلسطينية، كما ذكر منذ زمن الانتداب والفترة العثمانية، وهذا بحد ذاته غيّب معلومات ثمينة لا يمكن تعويضها، ولهذا شكل غيابها عائقاً امام الباحث لتوثيق الأحداث من مصادرها أحياناً كثيرة، في وقت فيه لم يبق امام العاملين سوى بعض مراكز الأرشفة الاسرائيلية التي تدون الأحداث انطلاقاً من رؤيتها الخاصة والمنحازة أصلاً لليهود.

(٢) حالة تشرّد الشعب الفلسطيني في غالبية دول العالم حتى ان الأسرة الواحدة تفرق أفرادها في اكثر من قطر ومنهم الى اليوم لم يعرف الواحد منهم الآخر في أي بلد هو.

هذا الأمر بالتأكيد كان له مردوده السلبي على جمع الرواية وترابطها والقدرة على مقارنتها للحكم على موضوعيتها، ناهيك عن هاجس الخوف الذي كان ولا يزال يطارد اللاجئين وتحفظهم من اعمال كهذه، إما على أمنهم الشخصي والمعيشي أو على أملاكهم داخل فلسطين، لحالات تزوير وتلفيق وبيع تمت بصور وأشكال مختلفة، تقف وراءها مجاميع ومؤسسات مشبوهة.

(٣) مواصلة مسلسل النكبة:

نكبة الشعب الفلسطيني صحيح أنها بدأت عام ٤٨، لكن فصولها مستمرة لم تنته، فلا تزال آلة الحرب الاسرائيلية تطارد الفلسطينيين وتدعم كل من يحاول اجتثاثهم او التعرض لهم، والأمثلة معروفة للجميع. اذن النكبة بالنسبة للاجئين ممن عايشوا النكبة عملياً لم تنته وبالتالي فلا مجال في ذهنيتهم للمساعدة في تدوين جرح لم يزل ينزف منذ العام ٤٨، الأمر الذي انعكس على العاملين في الميدان من باب رفض العديد الحديث والإدلاء بشهاداتهم.

(٤) هم التحرير طغى على الناحية التاريخية والعلمية، فالشعب الفلسطيني لم يسترح من هموم النكبة وما لحق بها، واذا به يدخل مرحلة جديدة وهي مرحلة الانبعاث الوطني – الثوري والسعي نحو بعث روح التحرير في صفوف الشباب وحشد الطاقات في سبيل ذلك، الأمر الذي ادخل دعاة هذا المشروع والشعب الفلسطيني في كثير من الاحتكاكات وبالذات على مستوى دول الجوار العربية بدعم من اسرائيل شغل هؤلاء بأنفسهم وكسب الوقت لتهويد المكان والاستيطان؛ ولهذا اهتمام الفلسطينيين بهذا الجانب وما أصابهم من جراح لم يكن عاملاً مشجعاً لهم للمساهمة اكثر في مشروع موسوعي كهذا.

أما على المستوى الخاص فكانت هناك عدة معوقات من أهمها:

١- السياسة الإسرائيلية العامة من المشروع، وإغلاق باب بعض مؤسساتها أمام الباحثين الميدانيين، لا بل وتهديد البعض الآخر وتوجيه انذارات لآخرين، شكل هاجساً وعائقاً غير بسيط والكل يعرف موقف السلطة من بحث "تيدي كاتس" المتصلة بالطنطورة، فكيف بموسوعة شاملة لكل مجازرها وتجاوزاتها الكثيرة في حق شعب كامل.

لقد حاول البعض التحريض على المشروع عبر وسائل اعلامهم للنيل من عزيمة القائمين عليه، غير ان ذلك لم يحصل أبداً، وها هو المشروع في مراحله الاخيرة.

٢- وفاة كثير ممن عايشوا النكبة، كان عقبة كبيرة وخسارة عظيمة مما اضطر الطاقم المسؤول أخذ شهادات وروايات من أقرب المقربين للمتوفين من درجة القرابة الأولى، أو ممن هم دون ذلك. وإن الواجب ليستدعي القول أن صحوة الفلسطينيين لتدوين التاريخ الشفوي الفلسطيني جاءت متأخرة جداً، فكان الأمر يستدعي الانتباه الى ذلك في مرحلة ما قبل حرب ٦٧.

٣- الحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة شكلت أيضاً عائقاً كبيراً خاصة وانها لا تعرف الهدوء، فالاجتياحات الاسرائيلية مستمرة ومتواصلة والحواجز العسكرية منتشرة في كل مكان والإغلاق سيد الموقف، وحالات الاعتقال واطلاق النار أمراً عادياً، كل ذلك وغيره زاد الأمر تعقيداً حتى ان بعضاً من العاملين في الميدان في الأراضي المحتلة أدخل السجن لأكثر من مرة الأمر الذي أخّر العمل/ أو المشروع.

٤- حساسية الموضوع لدى بعض الدول العربية، كدول عربية مجاورة وخشية الناس من ردات فعل السلطات، لان إجراء مسح ميداني وتسجيل شهادات الناس قد يكشف أموراً لا تروق للحكومات، او ممارسات ظالمة وجائرة في حق الشعب الفلسطيني، ولهذا واجه هذا المشروع تأخر إتمام فصول مهمة منه سنوات، ولا تزال حساسية نشر هذه الفصول قائمة حتى اليوم والغد.

٥- رفض بعض الفلسطينيين الإدلاء بشهاداتهم لاعتبارات مختلفة ذات علاقة بمصالح شخصية للفرد او أخرى أمنية او سياسية، او أيضاً لعدم قناعة البعض الآخر بان مشروع كهذا قد يقدم شيئاً او يؤخره على سبيل العودة للوطن واستعادة الحقوق، ناهيك عمن اندمجوا في مجتمعات أخرى ويرون فكرة المشروع معادية لمصالح الشعب الفلسطيني ومشاريع تعايشه مع المجتمعات الاخرى.

أهداف المشروع:

للمشروع مجموعة أهداف حقيقية من اهمها:

١- تدوين مرحلة تاريخية هامة من تاريخ الشعب الفلسطيني، غيّبت للنكبة التي وأدت اولاً حلم الفلسطينيين في إقامة دولتهم السيادية ومشروعهم الوطني، وأقيم كيان آخر مكانه غريب في المنطقة.

٢- محاولة للكشف عن جرائم العصابات الصهيونية والجيش الاسرائيلي التي ارتكبت وما أكثرها ولم تكتشف وبقيت طي الكتمان، حتى إن كثيراً من الفلسطينيين تخوفوا لسنوات طوال للحديث عنها إما من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أو على مصالحهم الذاتية.

٣- التعرّف على دور الشعب الفلسطيني الصحيح إبان أحداث النكبة، هل فعلاً هو من فرّ وهرب بمحض ارادته؟ أم مورست ضده أبشع أنواع الممارسات وارتكبت في حقه المجازر؟ وهل دافع عن وطنه وما مدى مصداقية ذلك؟!

٤- التعرّف على دور الدول العربية والجيوش العربية تحديداً في الدفاع عن فلسطين، وهل حصلت خيانات فعلاً في صفوفه؟ ولماذا لم يرتق الى مستوى الحدث والمواجهة مع عصابات صهيونية غير منظمة؟ وهل فعلاً كان للحساسيات العربية – العربية دور لهزيمة الجيوش العربية؟

٥- كشف عورة الانجليز من خلال التأكيد على موقفهم المنحاز مع اليهود وتواطؤهم الواضح معهم، من خلال التنسيق الثنائي والمشترك بين الطرفين، وغض الطرف عن تهريب السلاح من الخارج والهجرة السرية مروراً مع تزويدهم رسمياً للعصابات الصهيونية وتسليحها والوقوف دفاعاً عن الأحياء اليهودية أمام المجاهدين الفلسطينيين والعرب، وتسليمهم مفاتيح البلاد من موانئ ومطارات ومؤسسات للعصابات الصهيونية عام ٤٨.

٦- التأكيد على ان ضياع فلسطين كان ثمرة مؤامرة دولية وإقليمية، شاركت فيها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يومها، ودول عربية أو قادة عرب كانت تربطهم شبكة مصالح مع قادة الحركة الصهيونية وبريطانيا، الدولة الاستعمارية الأولى في العالم حينها.

وسائل نجاح المشروع:

ساعدت عدة عوامل على نجاح مشروع "إحياء الذاكرة الفلسطينية" وإمكانية رواجها مستقبلاً واعتمادها كمصدر اساسي وأولي للأكاديميين والمؤرخين.

هذا ومن جملة العوامل المذكورة ما يلي:

١- جمع آلاف الشهادات لشهود عيان من رجال ونساء ومن جميع المناطق (فلسطين ٤٨، الضفة الغربية وقطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان والمنافي). الشهادات هذه مرّت بمرحلة فحص ومراجعة معلوماتية ولغوية وقانونية في الأخير، واختيرت منها تلك التي استوفت الشروط والمعايير التي حددتها اللجنة المختصة والمشرفة على المشروع.

٢- توثيق ورصد أسماء الشهداء والمفقودين من الفلسطينيين في الدرجة الأولى مع الحرص على مقارنة روايات مختلفة لشهود عيان، جمعت ووضعت على شكل قوائم منظمة في نهاية كل مجزرة أو حادثة، وسيتم أخيراً جمعها في جزء خاص او اكثر منفرداً، بحيث يسهل الرجوع اليها، لكل من يريد البحث عن قريب مفقود أو اولئك من طلبة العلم والدارسين.

٣- تدوين معاناة الناس خلال النكبة وما تلاها من أحداث، أي إن الشهادات عادة لم تأت لوصف أحداث مجزرة ما فقط وانما يلقي الشاهد/الراوي الضوء على الوضع العام وظروف معيشة الناس وحالتهم العامة ومصادر رزقهم.

٤- الاستفادة من المصادر والمراجع التي تطرقت لموضوع المشروع مع توثيق كل ما تم اقتباسه من باب الأمانة العلمية وحقوق الآخرين. هذه الاقتباسات لم تأخذ حيزاً كبيراً في المشروع وانما أحياناً ما يتم من باب الاستئناس أو ملء فراغ ما أو دعم معلومة أو حدث.

٥- الكادر المهني المتخصص من الباحثين الميدانيين الذين دأب المركز على إعداده والإشراف عليه وتزويده بكل آليات ووسائل البحث. هذا الطاقم انتشر في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن وسوريا ولبنان. هذا الكادر كما أشرنا سابقاً عانى الكثير في سبيل الوصول للعينات وتوصيل المعلومة وبالذات فترة الاجتياحات والاغلاق وقطع وسائل الاتصال والطاقة الكهربائية عن أراضي السلطة الفلسطينية.

٦- النجاح في التوصل الى اتفاق مع أحد المراكز في العالم العربي لطباعة الموسوعة وتوزيعها في الدول العربية، وقد بوشر العمل عليه، وتوزع أجزاء من المشروع في كافة البلدان العربية، وسيعود ذلك بالنفع العلمي على المركز وعلى القراء، مذكرين أنه ستتم طباعته ونشره في آخر المطاف على شكل موسوعة كما ذكر متكاملة.

نتائج المشروع:

توصل القائمون على المشروع للكثير من النتائج والاستنتاجات الهامة والتي من المفروض متابعتها من قبل مؤسسات حقوقية أو أية جهة مهتمة بهذا الجانب، لأن أحد أهداف تسجيل تاريخ النكبة استخدامه كوسيلة للتخطيط المستقبلي لكيفية استعادة الحقوق والمساءلة عما ارتكب أثناء وبعد النكبة (المستمرة)، وبالذات جرائم الحرب والمجازر والاعتداء على الأعراض وتدمير المكان وطرد المدنيين واستغلالهم، وتوثيق الملكية الفردية والجماعية، والعمل على وضع أفضل الخطط لتطبيق حق العودة.

وعليه فقد تم التوصل من خلال هذا المشروع الكبير الى جملة من النتائج مع التركيز على إثباتها بالأدلة من خلال روايات شهود العيان أو المصادر التي وثقت فصولاً من مسيرة الشعب الفلسطيني اثناء وبعد النكبة عام ٤٨.

١- إثبات أتباع إسرائيل/ والعصابات الصهيونية سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وطمس الهوية العربية – الفلسطينية للبلاد؛ وقد ذكر الضابط "فان فاسن هوفي" ، عضو لجنة – مراقب الأمم المتحدة في شهادة له حول أحد الأحداث الدالة تماماً على مخطط التطهير العرقي في معرض وصفه لما حصل من مجزرة رهيبة لقرية الدوايمة: " إن الدخان (كان) يتصاعد من منازل عدة... وخرجت من بعضها رائحة غريبة، وكأن بداخلها عظام تحترق"، وعندما كان يسير بين البيوت المحروقة، وتلك التي لا تزال تحترق سمعهم يتحدثون عن تفجير منزل عربي من منازل القرية المنكوبة، وعند سؤاله لهم عن السبب أجابوه: "المنزل يضم حشرات طفيلية وسامة ولذلك سنقوم بنسفه". (جرح النكبة ج:١ ، ص:١١٤)

وفي "سلمه" قال بعض أهلها في سياق استعراضهم لاحداث عام ٤٨: " دخلوا علينا بالمصفحات العسكرية، وأخذوا في اطلاق النار بكثافة ثم باشروا في حرق أغراضنا، ثم قالوا لنا هيا اخرجوا، اهربوا، وأخذوا في قتل المواشي (الحلال) بإطلاق النار عليها ... ثم جاؤونا مرة اخرى فأخذوا بهدم بيوتنا وقتل شبابنا ". (جرح النكبة، ج:١، ص ١٨٠ –١٨١)

هذا وللعلم فقط، فهناك حالات كثيرة لا تحصى من مشاهد في مختلف أجزاء الموسوعة يتحدث خلالها شهود عيان عن سياسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وطمس هوية المكان.

٢- إثبات ارتكاب اسرائيل لمجازر جماعية وجرائم حرب، ولعل ذلك من ابرز ما ثبت بالأدلة القطعيّة والروايات المتواترة. فالمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية والجيش الاسرائيلي لاحقاً تعد بالعشرات ان لم يكن بالمئات سواءاً في مرحلة النكبة (٤٨) أو في المراحل التالية من المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني أي الخمسينات أو الستينات وعلى مستوى مخيمات اللجوء في لبنان.

يقول أحد الشهود (أحمد علي احمد جزار) في وصفه الحي لمجزرة من المجازر التي ارتكبها اليهود في مدينة اللد:" ... إن دماء العرب صارت تجري مثل النهر الجاري، وجثثهم مثل أكوام الحصير.. كانوا يجمعون الشهداء ويضعونهم فوق بعضهم البعض من كثرة الشهداء (كثرتهم) لم يميزوا بين الصغير والكبير، ويقتلون من رأوه (أمامهم) من رجل وامرأة وطفل وختيار (كبير سن)" . (جرح النكبة، ج:١، ص:٣٧٥)

ويروي شاهد آخر (فوزي محمود طنجي) ما شاهده وعاناه على جلده في الطنطورة قريته فيصف مجزرتها الرهيبة، فيقول:" ... لقد قتلوا أبناء عائلتي وأصدقائي امام عيني...، أخذونا الى مقبرة القرية، ثم وضعونا في صفوف، ثم جاء القائد اليهودي، وقال لجنوده خذوا عشرة، ثم اختاروا عشرة آخرين، ثم عادوا مرة ثالثة، حيث قاموا بدفن القتلى، ثم قتلوهم وتكرر الأمر... ولن أنس أبداً وجوه هؤلاء الجنود فقد ظننتهم ملائكة الموت...". (جرح النكبة، ج:١، ص:٢٣٥)

وفي مشهد آخر، والمشاهد كثيرة، تروي إحدى الناجيات من مجزرة طيرة الكرمل ما شاهدته بعدما هجّروا من قريتهم وتحديداً في منطقة اللجون لمجموعة من كبار السن من اهالي الطيرة قريتها، فتقول:"... كان من بين هؤلاء (المهجرين) عدد من العجزة والمقعدين (٢٧ – ٢٨ شخصاً) ...، كما كان من بينهم مكفوفون، فوضعهم

اليهود في حقل بجانب الطريق (به قش) وسكبوا على القش البنزين وأطلقوا النار على القش (عليه) فاشتعل القش، وحرق العجزة والمقعدون أحياء بداخله....".
(جرح النكبة، ج:١، ص:٢٥٧)

وفي اثبات آخر وليس الأخير من تلك الأدلة الدامغة على مجازر الإسرائيليين البشعة يصف أحد شهود العيان (الدكتور احسان خليل الاغا)، مجزرة خانيونس في العام ١٩٥٦م، والتي راح ضحيتها ٥٠٠ – ٦٠٠ فلسطينياً بين امرأة وشيخ وطفل وشاب، فيقول:" ما رأيته بعد ايام من المذبحة في القلعة ... حين اقتربت من سور القلعة وجدت بقعاً مستطيلة من الدماء، اختلطت بطبقة خفيفة من الرمال اكسبتها لوناً مميزاً، والأفظع أنني رأيت شيئاً عجيباً على جدار القلعة، لم أشهده من قبل ولا القلعة ذاتها، انه جزء من مخ بشري وفتات عظم من عظم جمجمة وشيء من الدماء". (جرح النكبة، ج:٣، ص:٦٧)

٣- انتهاك العصابات الصهيونية وإسرائيل لحقوق الإنسان في مواقع كثيرة لا تعد ولا تحصى، لا بل ان كل مسيرة الشعب الفلسطيني منذ نكبة ٤٨ الى اليوم مكللة بإهانة لكرامة الفلسطيني وانتهاك صارخ لحقوقه كإنسان، فالقتل الجماعي للمدنيين العزل المصانة حقوقهم في الأعراف الدولية كان أمراً عادياً ومن الفلسطينيين من قتّلوا وشرّدوا وأذلّوا في المعتقلات الاسرائيلية.

وحول أحداث قرية بلد الشيخ (قضاء حيفا) يقول احد الشهود (احمد محمد سباعنة): "... ودخلوا .. البلد من جميع الجهات، وكانوا يدخلون على المنزل ويذبحوا الناس بالرشاشات، وقعدوا (استمروا) حوالي ساعتين وهم يذبحون في الناس...". (جرح النكبة، ج:١، ص:٦١)

وهذا بحد ذاته انتهاك صارخ لحقوق المدنيين الآمنين وتعد واضح على كل الأعراف والقوانين الدولية؛ ليس هذا فحسب وانما أيضاً لم يحترموا طفلاً ولا امرأة، فها هو الحاج محمد الصالح، يروي حادثة رآها بأم عينيه فيقول: " مررت على امرأة وهي ترضع طفلها، يدها تمسك بالسرير وثديها في فم الطفل فقلت يا بنت.. يا بنت، فلم ترد، فقمت بسحب طفلها من ثديها، فإذا هي ميتة جراء القصف وبقي الطفل على قيد الحياة". (جرح النكبة، ج:٢، ص:١٤٣)

وأكد مشهد آخر مدى حجم انتهاك حقوق الانسان المدني وبالذات النساء والشيوخ والأطفال، حيث يقول الشاهد (عبد العزيز عبد الرحمن عيسى): ".. قاموا بقتل نصره أبو نصر...، ولم يرحموا جنينها (سيدة حامل) بل قتلوها أبشع قتله، وأخذوا منها حليِّها وتركوها تتمرغ في دمائها، ويومها عثروا على شيخ قائم للصلاة في بيته... فقتلوه" ويضيف "وبلغت القسوة باليهود انه (كان من بينهم) عريف دخل بيتاً عربياً فقتل طفلين أمام أمهما ... ولما سألوه (عن السبب) أجاب أن زوجته طلبت منه أن يقتل ٤٠ عربياً، وتمكن (حتى تلك اللحظة) من قتل ٣٨ فقط وعز عليه أن ينسحب قبل تحقيق رغبة زوجته". (جرح النكبة، ج:٣، ص:١٢٩)

وفي مشهد آخر من جملة مشاهد انتهاك حقوق المدنيين الفلسطينيين تروي إحدى الشهود وهي السيدة (عيده محمد صالح) بعضاً مما حصل في قريتها سمسم:" الشهيدة رسمية الحمدني مسكوها اليهود وهي عند شوال (كيس) التبن وذبحوها بالخوصة (السكين) (مثلما) تذبح الشاه (بالضبط) من عند رقبتها ... (و) الشهيد عيسى أبو ناصر الشليح مسكوه ... وأخذوه وربطوه،....، جابوا (أحضروا) بلطة وقطعوه وهو طيّب (حي)".(جرح النكبة، ج:٢، ص:٢٢١)

والأدلة كثيرة يصعب حصرها، دونما بالتأكيد التطرق لأعمال السخرة التي تعرض لها الرجال المعتقلون في السجون التي أعدت للفلسطينيين عام ٤٨، وما لحق بالفلسطينيين من ظلم وإرهاب في بعض الدول العربية المجاورة بأيدٍ عربية واسرائيلية.[١٢]

٤- الاغتصاب والتعدي على الأعراض، وذلك في اكثر من حالة، لكن مجتمعنا محافظ كالعادة ونادراً ما يتم الحديث عن هذه الظاهرة التي انتهجها عناصر العصابات والجيش الاسرائيلي.

ففي رواية جاء ما يلي:" .. وبعد (قتل الرجال) توجهوا للنساء وقاموا باغتصابهن ثم نقلوا (النساء) الى غابة مجاورة وقتلوهن، وقد رأيت امرأة مقتولة وبين ذراعيها طفلها المقتول هو الآخر". (جرح النكبة، ج:٢، ص:٢٣٣)

ويروي آخر وهو (محمد موسى البرعي) من خلال شهادته ما يلي: ".... ثم خطفوا وليِّه (صبية / فتاه).....،.....، ولهذا اليوم لا نعرف عنها شيئاً". (جرح النكبة،ج:٢، ص:١٣١)

ويذكر السيد "فان فاسن هوفي" والكولونيل مسور / من فريق التحقيقات الدولي للأمم المتحدة، في تقاريرهما ما يلي".... أحد الجنود تبجح أمام سادته وقال بأنه اغتصب امرأة عربية قبل إطلاق النار عليها وقتلها....". (جرح النكبة،ج:١، ص:١٠٥)

وفي رواية اخرى يقول الشاهد (محمد العارضة) حول نفس الموضوع:" .... وكانوا برضو (أيضاً) البنت الجميلة ينادونها ويأخذوها للضابط ومعروف التكملة (الاعتداء/الاغتصاب)، كنت أوعى (أتذكر) لما ستي (جدتي) صارت تطول (تأخذ)

[12] إقامة اسرائيل عام ٤٨ أربعة معسكرات اعتقال للفلسطينيين هي: إجليل(تل ابيب)، عتليت(حيفا)، صرفند(الرملة)، تل لوينسكي.

من الطنجرة شحبار (سكن/رماد) (وتدهن) به وجوه قريباتها....". (جرح النكبة، ج:١،ص:٤٢٥)

وهكذا حالات كثيرة اعتدى فيها هؤلاء على أعراض بنات ونساء الشعب الفلسطيني، ناهيك عما جرى في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المجاورة وتحديدا مخيمات لبنان.

٥- انتهاك اليهود للمقدسات وتدنيسها، وهذا ثبت يقيناً وبالأدلة القاطعة من خلال روايات أولئك الشهود من ابناء الشعب الفلسطيني. وفي تقرير أحد ضباط لجنة مراقبي الأمم المتحدة تأكيد واضح على تدنيس اليهود لدور العبادة ومنها المساجد، ضمن ملف التقارير، ورد ما يلي: " وطلب فريق الأمم المتحدة رؤية المسجد في قرية الدوايمة، لكن ضابطاً اسرائيلياً أجابهم بقوله (نحن لا ندخل أبداً الى المسجد لأن هذا لا يجوز، وعلينا مراعاة التقاليد في مثل هذه الامور)، ولكن عندما تسنى لموظفي الأمم المتحدة إلقاء نظرة إلى داخل المسجد وجدوا عدداً لا بأس به من الجنود اليهود في المكان المقدس، مما بدا بوضوح انه دنّس". (جرح النكبة، ج:١، ص:١١٤ -١١٥)

لكن هناك تحقيق آخر نشر في كتاب قرية الدوايمة (ص:١١٩) للمؤلف موسى عبد السلام هديب، جاء فيه على لسان شهود عيان منهم لا يزالون أحياء ولقد استطاع د.ابراهيم ابو جابر/ المشرف على المشروع التأكد من أحد الناجين وهو ابن أخ مختار القرية حول صحة رواية مجزرة مسجد الزاوية، نشر ما يلي:

"إن اليهود اندفعوا يطاردون الأهالي بعد اقتحامهم القرية ويفتشون عنهم في كل ناحية من بيوتها،....، ولما اقتربوا من المسجد (الزاوية)، لم يرع اليهود حرمته،

وكان فيه نيّف وخمسون كهلاً (دراويش)، بين قائم وراكع وساجد، لم يستطيعوا الهرب، فأجهزوا عليهم جميعاً (قتلوهم)". (جرح النكبة، ج:١، ص:١١٦)

ومدينة اللد لم تسلم مساجدها الأخرى من تدنيس لقدسيتها، حيث يروي (أحمد علي جزار) ما شاهده بخصوص مجزرة مسجد دهمش وتدنيس المكان فيقول:".... حاول العرب الاختباء في مسجد يسمى جامع دهمش، لكن اليهود لاحقوهم داخل الجامع وقتلوهم (حوالي ١٠٠ شهيد)، ..... ، وإن الدماء صارت تجري مثل النهر الجاري وجثثهم مثل أكوام الحصير....". (جرح النكبة، ج:١، ص:٤٠٢)

وحول حادثة تدنيس الجنود اليهود كنيسة عيلبون يقول أحد الشهود وهو (بطرس شكري متا) :" كان يوم ١٩٤٨/١٠/٣٠م، يوم سبت، وكان عمري حينها ١٧ عاماً، دخل الجيش الإسرائيلي في الصباح مع طلوع الشمس وكانت مجموعة كبيرة من الناس (شيوخ ونساء وأطفال) مختبئين كل الليل في كنيسة القرية. دخل الجنود الى الكنيسة وفناء بيت الخوري مرقص حنا معلم (فاقتادوا الناس)". (جرح النكبة، ج:١، ص:٢٩٧)

كل ذلك ناهيك عما قام به الإسرائيليون إما خلال أحداث النكبة أو بعدها بنسف المساجد وتدنيسها بتحويلها إما لخمارات أو ملاهي أو مخازن واسطبلات للحيوانات، وحرمان المسيحيين أيضاً من الصلاة في كنائسهم أو ترميم القائم منها مثلما هو الحال بكنائس اقرث وبرعم في الجليل الأعلى.

٦- تواطؤ عناصر من جيش الانقاذ مع اليهود، واختراقه من قبل الأجهزة الأمنية الصهيونية واليهودية حيث استغل اليهود عامل يهود الدول العربية المتقنين للغة العربية وعادات وتقاليد العرب وعوامل قوتهم وضعفهم وسيلة لتحقيق مصالحهم.

وجاء في شهادة (محمد سليمان البكر) ما يلي:" كان الهجوم على الشجرة يوم الخميس الصبح بالتعاون مع محمد رزق العراقي وكان من قيادة جيش الانقاذ العربي، وكان مسؤولاً عن تدريب الشباب، والذي تبين بعدها أنه يهودي خائن من قيادة الهاغناه (قتل في هذا الهجوم ٢٥ من الشجرة)".(جرح النكبة، ج:١، ص:١٩٧ – ١٩٨)

وفي شهادة السيد (حسين محمد رُماني) جاء ما يلي: "عمل أجانب مع فوزي القاوقجي (قائد جيش الانقاذ) قالوا أنهم من يوغسلافيا ولكنه اتضح فيما بعد أنهم يهود...". (جرح النكبة، ج:١، ص:٢٠٥)

وقد ثبت في اكثر من موقع تواطؤ جيش الإنقاذ مع اليهود ولعل من جملتها: بعد انتصار المجاهدين واستيلائهم على مستعمرة ايلانه (الشجرة) وتمركزهم في مواقعهم الجديدة ".... وردت اليهم الأوامر من قيادة جيش الانقاذ بالانسحاب بحجة أن هدنة ثانية قد وقعت بين العرب واليهود ومدتها أربعة أسابيع ... أطاع المجاهدون المتطوعون في جيش الانقاذ اوامر قيادتهم وعادوا مثقلين بالألم والمرارة، وتعرضوا اثناء انسحابهم الى نيران العدو فقتل من قتل وجرح من جرح، وكانت الخسائر التي مني بها المجاهدون اثناء الانسحاب أضعاف ما خسروه في تقدمهم واحتللهم للمستعمرة (ايلانه: الشجرة)، وهكذا اعيدت المستعمرة لليهود"، وجاء في نفس المصدر انه عندما وصل جيش الانقاذ فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي اتجه مع قادة الجيش صوب الناصرة " حيث جعلت مقراً للقيادة واعلن عن "مدلول بيك" حاكماً عسكرياً في الناصرة، وقد تبين فيما بعد أن مدلول بيك هذا كان يهودياً عراقياً في حقيقته". (جرح النكبة، ج:٢، ص:٣٢٧)

وفي مشهد آخر " كانت دبابة لجيش الإنقاذ مزودة بمدفع تقف قبالة مستعمرة ايلانه (الشجرة)، وتطلق نيران مدافعها على بيت أحد سكان المستعمرة اسمه الخواجة أرئيل، وكان البيت خالياً من السكان، ولا تكف الدبابة عن اطلاق النار الا عندما تأتي مصفحة يهودية من الجنوب تحمل الذخيرة والمؤن لسكان المستعمرة (هكذا تبين فيما بعد)،.. غضب أحد المجاهدين المتطوعين (سوداني الأصل)(ممن) كانوا يتمركزون في لوبيه، .... واندفع نحو الدبابة متهماً المسؤول بالخيانة، شاتماً اياه بغضب شديد، مهدداً اياه بالقتل، لكنه لم يكد يصل منتصف الطريق حتى كانت قذيفة من مدفعية جيش الانقاذ الرابضة في مرج الذهب قد مزقت جسمه". (جرح النكبة، ج:٢، ص٣٢٨)

والأمثلة كثيرة في هذا الجانب، بغض النظر عن أحداث أيلول الأسود والكثير من الروايات والشهادات الحية على ما أسهمت فيه اسرائيل في ضرب المقاومة الفلسطينية هناك، ثم لبنان ومخيماتها وممارسات الكتائب والقوات اللبنانية وحركة أمل الشيعية والقوات السورية.

٧- إقامة (٤) معسكرات اعتقال وسخره للفلسطينيين في مناطق مختلفة من البلاد، حيث كشفت مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على انها ضمت (٥٠٠٠) معتقل من الفلسطينيين دأبت إسرائيل على تشغيلهم في ظروف اعتقال وعمل، كما قالت، على نسق المعسكرات النازية. أما المعسكرات الأربعة فهي: إجليل، عتليت، صرفند(الرملة)، تل لوينسكي، زارها الصليب الأحمر في نوفمبر ١٩٤٨.

وحول هذا الموضوع يقول أحد شهود العيان (من الطنطورة) وهو الشاهد (رسلان حسن ايوب اعمر): "... ثم قام الجيش باعتقال كل الشباب المتبقين بالقرية، (من جيل ١٠ سنوات واكبر)... في البداية أرسلوهم الى زخرون يعقوب (زمارين) (قد

يكون سجن عتليت المذكور اعلاه)، ثم الى ام خالد (نتانيا) ثم إجليل ورعنانا... أنا مكثت في السجن ١١ عاماً...". (جرح النكبة، ج:١، ص:٢٤٨)

وهناك شاهد آخر من مدينة اللد وهو السيد خليل كركر(أبو احمد) يقول: "... وبعد الاحتلال... والمجزرة... ودفن الموتى... ممن تم اكتشاف جثثهم، اعتقلت القوات الإسرائيلية الشباب من ابناء اللد...، وزجت بهم الى معسكر إجليل... ثم نقلتهم الى صرفند... واستمر الاعتقال الى تسعة أشهر... وخلال الأيام الأولى للاعتقال كانوا يجبرون المعتقلين، وتحت تهديد السلاح... الدخول الى البيوت (العربية المهجورة) وجمع ما فيها من حاجيات وتحميلها على سيارات الجيش..".(جرح النكبة، ج:١، ص:٣٨٥)

٨- سرقة اليهود لأموال وممتلكات الفلسطينيين، وهذا ما أكدته كثير من روايات شهود العيان وغيرهم من الأجانب، على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.

الشاهد عبد الحميد النقير (اللد) يقول في هذا الجانب:"... طلعنا (من اللد) حتى وصلنا الحارة الشرقية، وإلا باليهود حاطين (واضعين) شوالات (أكياس) فأخذوا كل ما لدينا من مال وذهب ووضعوه في الشوالات (الأكياس). (جرح النكبة، ج:١، ص:٣٨٩).

أما الشاهد اسبير منيِّر فيقول:"... جنود الاحتلال وضعوا حواجز على جميع الطرق المتجهة شرقاً..، حيث كان الجنود يفتشون النازحين، وخصوصاً النساء، ويسلبون مصاغهن (ذهب) من صدورهن ومن أيديهن ومن داخل أجسامهن..، بالإضافة الى النقود، وكل شيء خفيف الحمل وغالي الثمن". (جرح النكبة، ج:١، ص:٣٩٦)

وجاء في رواية أخرى: "...(قام) الجنود والضباط الإسرائيليون بالنهب والسلب لأملاك العرب، ثم تبعهم السكان المدنيون من المستوطنات المحيطة ومن سكان تل ابيب، وقد نهبوا كل ما يمكن نقله ومن ضمنها أبواب البيوت ونوافذها وبلاطها...".(جرح النكبة، ج:١، ص:٣٨٢).

٩- صمود الشعب الفلسطيني ودفاعه البطولي عن وطنه، وبذله الغالي والرخيص في سبيله، وهذا الأمر لا يحتاج عادة لدليل مادي محسوس وإنما مؤكد تماماً.

وقد ورد على لسان الحاجة شاهرة ذياب أحمد رمضان: "... جاء اليهود الى ارضنا، وكنت ... أحصد مع ابي فحذّرنا اليهود بألا نأتي للأرض... ولم نهرب وحملنا السلاح، حيث باع الرجال ذهب نسائهم واشترى كل واحد منهم سلاحاً ليحارب به (اليهود)". (جرح النكبة، ج:٢، ص:٩٩).

أما الشاهد شفيق علي حسن غراب فقال: "... كنت أنا شاويشاً، فجمعنا المال من كل من استطاع الدفع، واشترينا ٣٠٠ قطعة سلاح... قسمنا المقاومين لنصفين: ١٥٠ مقاوم في الجنوب و ١٥٠ في الشمال". (جرح النكبة، ج:٢، ص:١٨٣).

أما شاهد آخر وهو محمود درويش الحو، فيقول: "... هجموا (اليهود) ... فهب المناضلون، حملوا السلاح وأخذوا في مقاومة العدو... (اليهود) كان معهم مصفحات والمناضلون كانوا بصدورهم، كان منهم من يختبئ وراء شجرة أو حجر..".(جرح النكبة، ج:٢، ص:٢٢٩)

١٠- تواطؤ الانجليز وانحيازهم لليهود منذ بدايات الانتداب على فلسطين، وهذا أيضاً ليس في حاجة الى دليل، وانما يكفي وعد بلفور بداية، غير ان ذلك لمسه المواطنون الفلسطينيون أنفسهم على الأرض؛ فالشاهد حسين مطلق مقبل عايد

يقول:"... لما سحبوا الانجليز سلّموا مراكزهم للهاجناة...". (جرح النكبة، ج:٢، ص:١٥٧)

وجاء في نفس المصدر:"... وقاموا (اليهود) باحتلال عمارة سكة الحديد والبريد بعد ان انسحب منها الانجليز... وقام الجيش البريطاني بترحيل العرب من حيفا، براً الى جنين والناصرة، وبحراً الى عكا ولبنان، وفتحوا لهم أبواب الميناء وطلبوا منهم (التجمع في) ساحات الميناء، وعندما أصبحوا (العرب) داخل الميناء أقفلوا عليهم بوابات الميناء ومنعوهم من الخروج، وأجبروهم على مغادرة حيفا بحراً". (جرح النكبة، ج:٢، ص:٢٠٥).

أما الشاهد ناطور (ابن حيفا):"... كان ذلك في نيسان ٤٨... في التاسع عشر من هذا الشهر الربيعي سقطت حيفا... كان جنود بريطانيا يجمعون أمتعتهم، بعد أن سلموا أسلحتهم لقوات الهاجناه... الانجليز لعبوا اللعبة القذرة...". (جرح النكبة، ج:٢، ص:٢١٥)

أما ما يمكن تدوينه للتاريخ ولكل الدنيا في هذا السياق فهو السؤال التالي:

لماذا لم تسهم الدول العربية وعلى رأسها مصر والأردن في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الواقعة ما بين ٤٨-٦٧؟؟

فصول النكبة

"مجسّم توضيحي"

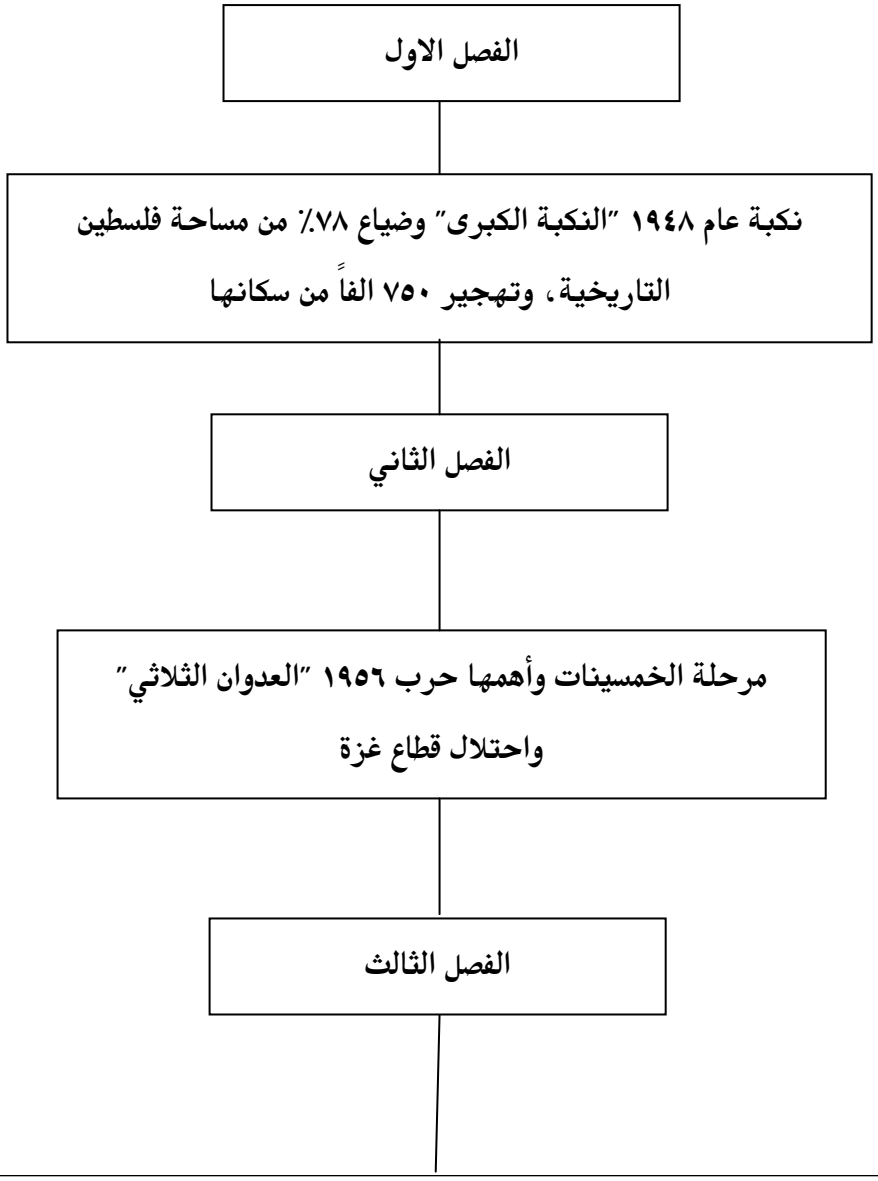

مرحلة الستينات وأهم احداثها حرب ١٩٦٧ وضياع كامل التراب الفلسطيني وتهجير ٤٠٠ ألف من الفلسطينيين

الفصل الرابع

مرحلة السبعينات واهم أحداثها حرب أيلول الأسود في ١٩٧٠ في الأردن، وبدء رحيل كثير من الفلسطينيين خاصة المقاومة خارج الأردن

الفصل الخامس

مرحلة أواخر السبعينات والثمانينات واهم أحداثها الاجتياحات الاسرائيلية وضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان وحرب المخيمات والمجازر التي ارتكبت بأيدٍ اسرائيلية ولبنانية وسورية في حق اللاجئين الفلسطينيين وآخرها خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان.

الفصل السادس

مرحلة الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ ومحاولة اسرائيل فرض نفسها بالقوة على الشعب الفلسطيني، ورفع الفلسطينيين لواء التحرير والمقاومة وكنس الاحتلال

الفصل السابع

مرحلة قبول الفلسطينيين بالحل السلمي والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وتوقيع اتفاق أوسلو وعودة القيادة الفلسطينية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة وغزة) وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدء المفاوضات على الوضع النهائي

الفصل الثامن

مرحلة تعثر المسيرة السلمية، وتنكر حكومات اسرائيل للمتفق عليه مع الفلسطينيين، واستلام شارون رئاسة حكومة اسرائيل، واشتعال نار الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٤م وتحول الانتفاضة الى انتفاضة مسلحة وفرض الحصار على المناطق الفلسطينية واجتياح اسرائيل لأراضي السلطة وتدمير بنيتها التحتية وحصار أبو عمار (رحمه الله) في مقره في المقاطعة برام الله، والبدء في سلسلة اغتيالات القادة الفلسطينيين كان من أبرزهم الشيخ أحمد ياسين والدكتور الرنتيسي وفتحي الشقاقي، أبو علي مصطفى وابو شنب والدقة وغيرهم كثير

الفصل التاسع

مرحلة استشهاد أبو عمار "القائد الرمز" الرئيس الفلسطيني الأول، وفوز حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، ثم اعتقال اسرائيل لرموزها في البرلمان والحكومة وخاصة في الضفة الغربية، ثم احتدام الصراع والمواجهات بين حماس وفتح، وتأزم الأوضاع لدرجة إقالة الرئيس عباس لرئيس حكومته (حماس) اسماعيل هنية وإقدام حماس على الحسم العسكري في قطاع غزة في ٢٠٠٦م، ومن ثم بدء محاولات رأب الصدع وعودة الحوار ومن اهمها اتفاق مكة والقاهرة وصنعاء وفشل كل ذلك، في ظل مبادرة عربية وأخرى للرئيس بوش لحل الصراع/ أو القضية الفلسطينية.

الخلاصة:

بات في حكم المؤكد أن الشعب الفلسطيني، رغم الظروف الحالية التي يمر فيها قد اصبح يسير نحو تحقيق مشروعه الوطني والمتمثل في إقامة دولته الفلسطينية واستعادة حقوقه المشروعة، رغم قساوة الطريق وما يعتريها من مطبات وتداعيات.

وإن المرحلة القادمة من تاريخ الشعب الفلسطيني بالتأكيد ضبابية، وغير نرجسيه إن صح القول، لتعنت اسرائيل واصرارها على مواقفها الرافضة لعودة اللاجئين والقدس والاستيطان وغيرها، فغير مستبعد وبالذات في حال فشل المفاوضات اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة ضد الاحتلال.

ومن خلال ما سبق من أدلة قطعية على الممارسات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وبالذات المدنيين منهم فلا بد من التوصية بالتالي:

١- تشكيل لجنة دولية مختصة لتحديد جرائم ومجازر اسرائيل بعدما تم تأكيدها وجمع الأدلة والقرائن المطلوبة استعداداً لتقديمها للمحكمة الدولية.

٢- تشكيل المحكمة الدولية طاقماً من القضاة للإشراف على محاكمة كل من تثبت إدانته وفق القانون الدولي الجنائي.

٣- تشكيل لجنة فلسطينية من كافة مناطق تواجد الفلسطينيين في الداخل والمنافي لمتابعة الملف أعلاه من كل جوانبه.

٤- رفع كل فلسطيني له حق أو مورست ضده أي وسيلة إجرام من طرف اسرائيل أو بعض رموزها عسكريين كانوا أو مدنيين قضية قانونية ضد اسرائيل.

٥- اتباع سياسة إعلامية مدروسة من الطرف الفلسطيني للعالم يتم من خلالها فضح جرائم اسرائيل وانتهاكها لحقوق الانسان ومطالبة دول العالم باعتقال كل مشتبه به من الإسرائيليين في حال دخول أراضيها.

٦- وضع استراتيجيه علمية وموضوعية من طرف الفلسطينيين لتحقيق عودة اللاجئين وبث روح الأمل في نفوسهم ومنعهم من الاندماج والتعويض.

المدينة الفلسطينية عشية النكبة
(حيفا نموذجا)

د جوني منصور*

مدخل:

شكلت المدينة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني نقلة نوعية في مسار تطور ونمو أسس الحياة الفلسطينية في فلسطين. فمن جهة أولى شهدت هذه المدن تحولات جذرية في عمرانها وانتشارها على مساحات أوسع جراء تزايد الهجرة عليها وإقبال آلاف العائلات للانتقال إليها طلبا للرزق في الأساس وطلبا للعلم للأولاد. ومن جهة ثانية دأب سكان المدن نفسها على تبني أسس متطورة ومتقدمة تساهم في رفع مستوياتهم الحياتية والاجتماعية والاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن المدن الفلسطينية، خاصة مدن الساحل يافا وحيفا، شهدت مركبات كثيرة ومتنوعة لها علاقة بتلك التحولات. ففيما كانت عدد سكان حيفا عشية الحرب العالمية الأولى يصل إلى ١٠ آلاف نسمة، أصبح عدد السكان فيها في العام ١٩٢٢ قرابة ٢٤ ألفا. وهذا التحول، أو بالأحرى تضاعف السكان أكثر من مرتين، لهو دليل قاطع على قدرة هذه المدينة وسواها على جذب الكثير من السكان للعيش والإقامة والارتزاق فيها.

وفيما كانت المدن الفلسطينية تسير نحو تطوير قدراتها الذاتية ومركباتها الاقتصادية لتفي حاجة مواطنيها، شهدت هذه المدن منذ فرض الاحتلال البريطاني، أو كما يسميه البعض الانتداب البريطاني، حركة هجرة صهيونية من أوروبا والغرب عامة إلى المدن الفلسطينية وإلى مواقع أخرى في الريف الفلسطيني ضمن خطة

* مؤرخ متخصص بالتاريخ الفلسطيني. أصدر عدة دراسات، منها: شوارع حيفا العربية، مسارات حيفا العربية.

السيطرة على الأرض والمقدرات والموارد الفلسطينية وتحويلها لصالح النشاط الاستعماري الصهيوني الذي نال بركة ودعم الاحتلال البريطاني متمثلا بالحكومة التي شكلتها لندن لإدارة وتصريف أمور وقضايا فلسطين.

الديمغرافية والجغرافية في جوهر الصراع حول المدن الفلسطينية

وبدأت المواجهة الديمغرافية سريعا بين الفلسطينيين وبين اليهود المهاجرين من بلدان مختلفة في العالم. ولم يقتصر الأمر على الصراع الديمغرافي بل كان قد سبقه السباق على الجغرافية. وبهذا سار الأمران الجغرافي والديمغرافي معا، جنبا إلى جانب، لتصفية الفلسطينيين وحضارتهم وتحويلهم إلى فئات ضعيفة مشتتة ومقطعة الأوصال، فاقدة لكل مقومات شعب طبيعي.

ولم تكن الهجرة الصهيونية المتزايدة بتسارع كبير لتقف عند حد الديمغرافية والجغرافية بل سلطت سهامها وبسطت اذرعها نحو السيطرة على الوظائف المفتاح والرئيسية في الحكومة الانتدابية في فلسطين، وبهذا أُتيحت الفرصة أمام القيادات الصهيونية التأثير على صُنّاع القرار الانجليز، ما انعكس سلبا على أحوال الفلسطينيين، سواء في المدن أو القرى الفلسطينية وكل تجمع سكاني آخر.

وبفعل السيطرة الصهيونية في فترة الانتداب البريطاني على مقدرات وثروات وموارد فلسطين والوظائف العليا والمفتاح، وجد الفلسطيني نفسه خاضعا لتسلط وسطوة ليهودي في كل ما له علاقة بعيشه وارتزاقه وبناء قوته الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخر، تعرض المجتمع الفلسطيني إلى عملية تفتيت وتفكيك مسبقة، اعتمدت الأساس التدريجي الذي تبنته المؤسسة السياسية والعسكرية الصهيونية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني، كي لا تتهم بالجريمة، وكي لا تكون المسؤولة لاحقا عما كان مخطط له من اقتلاع وتدمير المجتمع الفلسطيني، وتحويله إلى مجتمع لاجئين، وإحلال مجتمع يهودي اوروبي متطور ومتقدم بدلا منه في

فلسطيني، لدواعي عقيدية ـ دينية متطرفة كغطاء لفكر صهيوني علماني بسط سيطرته على كافة أطر الحركة الصهيونية.

السيطرة الصهيونية على المدينة الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨

من هذا المنطلق الاقتلاعي سعت جاهدة كافة مؤسسات الحركة الصهيونية نحو سيطرة واسعة على المدينة الفلسطينية، خاصة مدينتا الساحل: يافا وحيفا. ولم تكن السيطرة في مجال الاقتصاد، بل في إدارة المدينة، كما حصل في حيفا. ففي حيفا نظم المجتمع اليهودي نفسه في الأحياء اليهودية المنفصلة عن الأحياء العربية ضمن لجان خاصة عُرفت بـ "لجان الأحياء"، بحيث أنه كان لكل حي لجنته الخاصة به، تشرف على تصريف شؤون الحي وتعالج قضايا تخص المجتمع اليهودي المقيم في هذا الحي. وهكذا بالنسبة لكل الأحياء اليهودية. أما ضمن الإطار العام في بلدية حيفا، فقد سعت المؤسسة الصهيونية إلى بسط سيطرتها على إدارة مؤسسات وهيئات البلدية بواسطة المطالبة المستمرة والمتكررة بدمج اليهود في البلدية وأن لهم الحق في المشاركة في عملية الإدارة وتصريف الأمور، واستطاع عدد كبير منهم بدعم بريطاني واضح وفاضح من الوصول إلى ابرز الوظائف والدرجات في هذه البلدية، بما فيها رئاسة البلدية في العام ١٩٤٠ حيث عين شبتاي ليفي رئيسا للبلدية خلفا لحسن شكري المتوفى في السنة ذاتها. وبالرغم من أن اليهود لم يشكلوا في تلك السنة سوى ٣٥٪ من التعداد السكاني الرسمي لمدينة حيفا. أضف إلى أن حسن شكري كان في فترة رئاسته الطويلة قد مال إلى اليهود ودعم تحركاتهم وتطوير أحيائهم مخلفا وراءه المواطنين العرب في أحيائهم دونما مخطط لتطوير تلك الأحياء سوى الأمور الأساسية.

ومن جهة أخرى فمن الملاحظ بجلاء أن الانجليز قد وضعوا خططا لتغيير شكل المدينة الفلسطينية كحيفا ويافا لصالح اليهود، من منطلقات عدة، أرى أن على رأسها تقليص الوجود العربي الفلسطيني في المدينة الفلسطينية وتحويلها إلى مدن معاصرة مع شعب عصري، مهيأ لتقبل التحولات الأوروبية كاليهود. بمعنى آخر أن

الانجليز ضمن مخططهم لتحويل المدينة الفلسطينية ذات الطابع العربي ـ الإسلامي إلى مدينة اوروبية في الشرق الأوسط استفادوا كثيرا من الحركات اليهودية التي تعاونت مع هذا التوجه من خلال توجيه موجات وتيارات الهجرة اليهودية إلى حيفا ويافا وغيرها لضمان مستقبلي للتغيير والتحول.

أما بالنسبة ليافا، فإن مخطط تصفية وجودها كمدينة مركزية ومنفذ بحري مركزي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فإن الانجليز قاموا بهدم أجزاء منها قبل العام ١٩٤٨ (خاصة خلال الثورة الفلسطينية الكبرى) بذريعة تصفية الإرهاب والمقاومة الفلسطينية. وما هذا الفعل إلا خطوة إستباقية لتصفية الثورة الفلسطينية عامة، وتهييء فلسطين لإقامة الدولة اليهودية العتيدة على الأراضي الفلسطينية وطرد شامل لكل الفلسطينيين من بيوتهم وديارهم.

يتبين لنا من هذا التوجه أن الاستعدادات المتسارعة لإعلان إقامة اسرائيل قد بدأت منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، وشهدت زخما أقوى وأعمق في أعقاب الإعلان عن توصيات اللجنة الملكية (لجنة پيل) من العام ١٩٣٧. فماذا أعلنت هذه اللجنة في توصياتها؟ أعلنت أن لا حل للصراع الصهيوني ـ الفلسطيني الدائر في فلسطين إلا بتقسيم فلسطين وإقامة دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية، وأن يتم تبادل السكان بين الدولتين. وهذا يعني تطبيق مبدأ الترانسفير الذي سعت غليه اللجنة القومية اليهودية(هفاعاد هلئومي). ووقعت المدن الفلسطينية الرئيسية كحيفا ضمن مشروع التقسيم هذا وتكررت إدراجها ضمن كل تقسيم آخر بما فيه قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأُمم المتحدة في العام ١٩٤٧. والسبب في إدراج حيفا ضمن الدولة اليهودية لتوفر كل مقومات المدينة الاقتصادية والعصرية. ففي حيفا محطات للسكك الحديدية تربط بين المدينة وخارجها حتى سوريا وشرقي الاردن ومصر، وفيها الميناء الحديث الذي أقامته حكومة الانتداب في العام ١٩٣٢، ليكون اكبر ميناء بحري بريطاني في حوض المتوسط، وأقامت حكومة الانتداب المجمعات الصناعية الكبيرة في منطقة خليج حيفا، وعلى رأسها معامل تكرير البترول التي كانت تقوم بمهمة تصفية

النفط الواصل إليها عبر خط النفط من كركوك إلى حيفا تحت غدارة شركة البترول العراقية، والمصانع البتروكيماوية التي أُقيمت بالقرب من هذه المعامل. وتبين أن الحكومة البريطانية الانتدابية قد عملت على تسهيل الاستثمار اليهودي ـ الصهيوني في هذه المجمعات، مما قوى الاقتصاد الصهيوني والقوة السياسية اليهودية في المدينة.

إذن، كان لا بد من اتخاذ سلسلة من الخطوات والاجراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية لضمان تحقيق المخططات الرامية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين وإزالة لفلسطينيين وكل ما يمكن أن يكون ذي صلة بهم وتاريخهم وحضارتهم ووجودهم. وكيف سيتم ذلك إن لم يكن بتطبيق فكر تطهير عرقي وإبادة للفلسطينيين، وإلى طردهم وتشتيتهم في مناطق ودول مختلفة منعا لوحدتهم وعودتهم مستقبلا إلى ديارهم، وبالتالي إلى طمس المعالم وتغييرها وتشويهها والطعن بأن الفلسطينيين لم يكونوا في هذه البلاد إلا لفترة قصيرة فقط.

وقام ساسة وزعماء الصهيونية واسرائيل بوضع سلسلة كبيرة وطويلة من المخططات الرامية إلى تصفية الوجود الفلسطيني الانساني والتاريخي والاسمي على حد سواء، وذلك لهدفين اثنين، بنظرنا:

<u>الأول:</u> تغيير وتبديل المعالم الحضارية بكافة أشكالها في المجتمعات الفلسطينية، وخاصة في المجتمع المدني لذي شكل قرابة الخمسين بالمائة، واستبداله بمعالم غريبة وغربية عن تلك التي كانت موجودة وقائمة لإزالة الوجه والمحتوى العربي عنها، واستبداله بمركبات غريبة.

<u>الثاني:</u> لتأكيد أن الجديد هو القديم والأصلي، ولكن بلباس حضاري غربي متقدم ومتطور وأرقى من الذي كان قائمًا ولم يبق على أرض الواقع.

ندرك من هنا انه بالرغم من أن المدينة الفلسطينية قد سعت بكل مركباتها إلى بناء ذاتها قبل العام ١٩٤٨، متأثرة بالتحولات الحاصلة على أرض الواقع وفي ميادين

متنوعة من الحياة، إلا أن تحولات كثيرة وتغييرات جذرية من حولها وفي داخلها أثرت سلبا عليها، وفي مقدمة هذه أمران:

الأول: الاحتلال البريطاني الذي لم يكن هدفه تطبيق نظريات وخطوات استعمارية فحسب، بل تسهيل طريق إقامة "الوطن القومي اليهودي في فلسطين" كما ورد في نص تصريح بلفور من العام ١٩١٧. الثاني: النشاط الصهيوني المكثف من خلال شراء ونقل الأراضي في فلسطين إلى الصندوق القومي اليهودي وإقامة المستعمرات عليها والسيطرة على مقدرات وموارد فلسطين.

هذان الأمران شكلا حجر عثرة كبير أمام الفلسطينيين لتطوير مدينتهم، وبالرغم من هذه الظروف إلا أنه من خلال قيامنا بعملية رصد التحولات والتغييرات التي عاشتها المدينة الفلسطينية تبين لنا مدى قدرة الفلسطيني على التأقلم مع التحولات والتغييرات السياسية والاقتصادية وغيرها، ومدى قدرته على الشروع بإحداث نقلة على حياته، إلا أن كل هذا ما كان متوازيا مع التسارع الذي شهدته الساحة اليهودية في فلسطين داخل المجتمع الصهيوني المهاجر حديثا إلى فلسطين، والمكون من مركبات حضارية متطورة ومتقدمة تفوق تلك التي كانت قائمة لدى المجتمع المدني الفلسطيني.

التطور العمراني واتساع الحيز الحياتي في المدينة الفلسطينية

شهدت مدينة حيفا سلسلة من التطورات والتحولات في تركيبتها العمرانية خلال فترة الانتداب البريطاني الممتدة من ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨. فجراء تدفق موجات الهجرة الفلسطينية والعربية إليها زاد عدد سكانها وبالتالي أدى هذا الوضع إلى توسيع رقعة العمران لتوفير مساكن للمهاجرين الفلسطينيين إلى حيفا، فشيدت مئات المباني الحجرية، في غالبيتها في مختلف الأحياء العربية التي كانت قائمة كالبلدة القديمة ووادي النسناس والمحطة، وفتحت أحياء جديدة للعمران كحي وادي الجمال ووادي الصليب وحي عباس وحي الكرمة وسواها. وجذبت هذه

الأحياء بمبانيها المتناسقة ذات الطابع الشرقي مئات العائلات الفلسطينية والعربية للسكن فيها والعيش مع جيران قدموا من مختلف البيئات والمجتمعات مكونين معا مجتمعا جديدا، له أسس تختلف بالكلية عن أُسس العائلية والعشائرية التي كانت قائمة في القرية والريف الفلسطيني. بمعنى آخر، وفرت المدينة ظروفا جديدة ومختلفة للإنسان الفلسطيني للتخلص من أعباء المجتمع التقليدي ذي القيود الاجتماعية المتزمتة، ومنحته مساحة من الحرية في الحركة والتعبير عن رأيه وسعيه إلى تطوير ذاته بعيدا عن كافة المركبات التقليدية البعيدة في بعض نواحيها عما كان يحصل من تغيير داخل المجتمعات المعاصرة.

وبكون حيفا، مدينة ساحلية وفيها ميناء ومعامل وسكك حديدية وغيرها من قطاعات صناعية، كونت للمدينة ذاتها وجهان: واحد يتجه نحو الشرق ليحمل في جنباته روحا شرقية وفكرا شرقيا عربيا واسلاميا، ووجه يتجه نحو الغرب يحمل في ثنياته مركبات غربية واوروبية في الأساس حاملة معها نوعا جديدا من مركبات مدينة شرق اوسطية. فهذا الملتقى بين الشرق والغرب وفر لحيفا ميزة خاصة جدا، بكونها مدينة مؤسسة على الانفتاح على كل الحضارات من قديم وحديث، محافظ ومنفتح، شرقي وغربي، ولكن شخصية حيفا بقيت كما هي مدينة تستوعب أعدادا كبيرة من الناس الفلسطينيين الذين وجدوا فيها ملاذا لهم من تراجع مكانة القرية وارتفاع مكانة ودور المدينة. هؤلاء الفلسطينيون شكلوا أساس المدينة ولحق بهم العرب القادمين من سوريا والاردن ولبنان والعراق ومصر ليكونوا معا مجتمعا واحدا موحدا متحدا في مدينة جديدة ساهموا في بناء ثقافتها وشكلها ولونها وطعمها.

صورة تبين مساهمة ودور الانجليز في تهجير فلسطينيي حيفا في عام ١٩٤٨

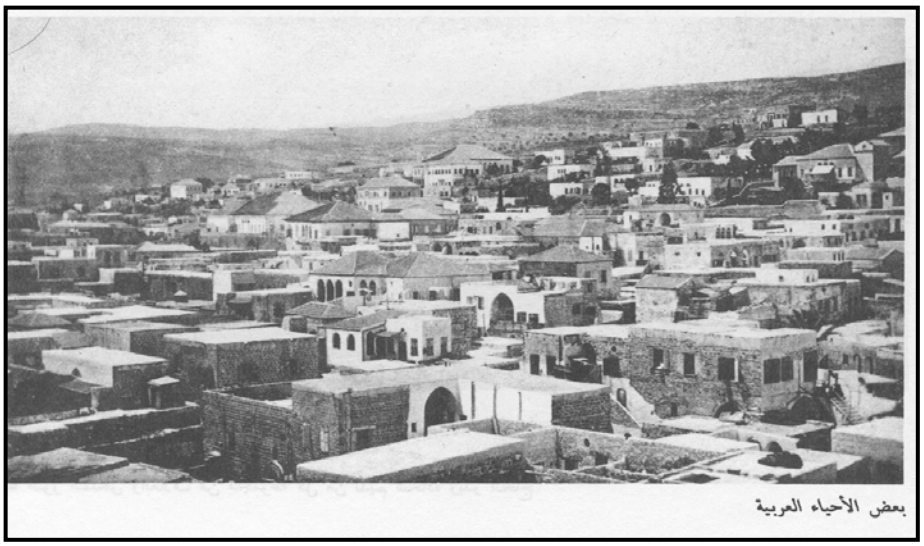

بعض الأحياء العربية

صورة لأحد احياء حيفا العربية ولقد هدمته بلدية حيفا ضمن خطة بيعور حامينس ولم يبق منه إلا عدة مبان، وأقيمت على ارض الحي مباني ودوائر الحكومة

مواجهة الخطر الصهيوني في المدينة الفلسطينية بالثقافة والبناء والتطور

ما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى وجد أبناء المجتمع الحيفاوي أنفسهم أمام حكم جديد يحمل رسائل مختلفة ومتناقضة في الوقت، فالحكومة الانتدابية ـ الإحتلالية البريطانية دعت إلى حرية متسقة مع مكونات حكومتها، ودعت إلى بناء مستعمرة ليست كباقي المستعمرات لكونها خصصت وفق تصريح بلفور لصالح الوكالة اليهودية ممثلة الشعب اليهودي في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

ولكن وبالرغم من أن الفلسطينيين قد عرفوا ـ خاصة المثقفين منهم ـ مخاطر الصهيونية، إلا أنهم واجهوا هجمات الصهيونية، وفي الوقت ذاته بدأوا ببناء مجتمعهم وفق كل الأسس الثقافية كالمدارس والمسارح والفرق الموسيقية والكشفية والرياضية والصحف والمجلات والنشرات وعقدوا المؤتمرات المتخصصة كالسياسية والطبية والأدبية في ربوع المدينة، ولعب المجتمع العربي الفلسطيني دورا مركزيا في بناء قدراته على التحدي والمواجهة، وكل ذلك بنفسه.

فبالنسبة للصحافة، ظهرت جرائد متميزة كجريدة "الكرمل" لصاحبها ومؤسسها ومحررها نجيب نصار في حيفا،[1] واعتبرت من كبريات الصحف الفلسطينية في تلك الفترة، ولعبت هذه الجريدة بفضل محررها دورا توعويا في إيقاظ الفلسطينيين والعرب عموما على المخاطر الكامنة في الحركة الصهيونية وفي نشاطات مؤسساتها وهيئاتها الفاعلة في فلسطين وفي مناطق وبلدان أُخرى في العالم.

وصدرت جرائد ومجلات أُخرى كمجلة "الزهرة" لجميل البحري في مطلع العشرينات والتي اهتمت بتوفير مواد فكاهية وادبية ومسرحية لجمهور القراء في حيفا وبقية المدن الفلسطينية والعربية خارج فلسطين، كما نقرأ في المجلة ذاتها من خلال مراسلات قراء ومهتمين بالأمر.[2]

واهتم جميل البحري ومن قبل خليل بيدس بنشر عشرات من المسرحيات المعربة عن الفرنسية والروسية والانكليزية لتمثل على خشبات المسارح المدرسية والعامة أمام

---

[1] وليد خليف. **نجيب نصار، شيخ الصحافة الفلسطينية وصاحب جريدة الكرمل**، الناصرة، ١٩٩٠.

[2] جميل البحري عفارة. **جميل البحري**. شيكاغو، ١٩٩٥.

جمهور اهالي حيفا على مختلف مشاربه، ليكون هذا زادا ثقافيا وفكريا يقرب المجتمع الفلسطيني المدني من أسس الحضارة الغربية والتعرف على مكوناتها ومركباتها.

وجذبت دور وصالات عرض الافلام جمهورا واسعا من المهتمين بهذا المجال من أهالي حيفا والقرى القريبة لمشاهدتها وكذلك الشأن بالنسبة للأعمال المسرحية التي قدمت على خشبات مسارح ألمدينة لفرق قدمت من مصر وسوريا ولبنان، كفرقة رمسيس بقيادة عميد المسرح العربي يوسف وهبي.

وبكون الفجوات بين السكان الفلسطينيين في حيفا والبلدية كانت واسعة جراء التباين في وجهات النظر السياسية وتطويع حسن شكري رئيس البلدية لخدمة التيارات والحركات اليهودية والصهيونية، أظهر الفلسطينيون اهتماما بشؤونهم الخاصة أكثر من الاعتماد على إدارة البلدية، فأقاموا جمعيات أهلية وهيئات وطنية لتهتم بالتعليم والتثقيف والتربية والعمل الاجتماعي وتوفير الاحتياجات الضرورية للمهاجرين الفلسطينيين من القرى إلى حيفا. فنجد عشرات من الجمعيات الخاصة بقرى قريبة وبعيدة عن حيفا تهتم بأهالي القرية المقيمين في حيفا، مثل جمعية أهالي قرية "برقة" في حيفا وهم في الأصل من قرية برقة المجاورة لنابلس، أو أهالي قرية الجش من أعلى الجليل الذين أقاموا لهم جمعية خاصة بهم، أو أهالي أُم الفحم الذين قدموا إلى حيفا أُسوة ببقية الفلسطينيين للعمل والارتزاق أقاموا لهم جمعية خاصة بهم تعتني بتوفير الدروس الخاصة لأولاد العمال وكذلك لدعم المحتاجين من بينهم لمال أو مواد غذائية. ومن بين الجمعيات من نظم محاضرات وندوات أدبية وسياسية واجتماعية لتوعية أفراد المجتمع وجماعاته في كافة الميادين.

تحولات في بنية المدينة الفلسطينية من الفترة العثمانية إلى الفترة الانتدابية البريطانية

ترك التحول في نظام الحكم والإدارة من الفترة العثمانية إلى الفترة الانتدابية البريطانية آثارا ليست قليلة في كافة الأصعدة، وخاصة في تكوين نخبة من المفكرين

ورجال المجتمع في حيفا وسواها من المدن الفلسطينية. أي أن التحول المذكور قد عجّل في زيادة عدد المتعلمين، وبالتالي في ارتفاع نسبة أصحاب الوظائف والمهن ذات المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي لها دور في رسم سير الحياة في المدينة الفلسطينية. والحديث عن حيفا يشمل ثلاثة متغيرات لعبت دورا في تحريك المجتمع الفلسطيني، أولها تغير الحكم وشكله ونمط تفكيره وطرق تعامله ورؤيته وسياسته نحو العرب الفلسطينيين، والثاني توافد مجموعات كبيرة من المهاجرين اليهود، خاصة في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، وتبوئهم مهاما ووظائف مركزية في الأجهزة الإدارية البريطانية والبلدية واليهودية الخاصة، والثالث هو تحرك المجتمع الفلسطيني ذاته نحو رفع مستواه في الأصعدة المذكورة.

وأمام التحولات السريعة التي شهدها المجتمع الفلسطيني عامة، وفي حيفا خاصة كان لا بد من بناء قطاعات اجتماعية تعمل على تقدم ورقي المجتمع العربي الفلسطيني، ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع قد مثل أمام تحديات خطيرة. فالمجتمع اليهودي الوافد إلى المدينة امتلك قدرات تعليمية ووظيفية ومالية وإدارية وتنظيمية ذات مستوى عال ومتقدم، والانجليز تعاملوا مع اليهود من هذه المنطلقات، إضافة إلى المنطلق الأساسي ألا وهو الالتزام السياسي بتنفيذ مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بناء على ما ورد في تصريح بلفور من العام ١٩١٧، وما أكدّه صك الانتداب من العام ١٩٢٢.

إن المتطلع إلى الأدوار التعليمية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية التي قام العرب في حيفا بتنظيمها وتنفيذها خلال فترة الانتداب ليعجب كثيرا، لكون العرب عملوا من دون غطاء حكومي يرعاهم، أو مؤسسة خارجية تهتم بشؤونهم (على سبيل المثال عصبة الأمم التي أوكلت الانتداب إلى بريطانيا لتقوم بدور تهييء فلسطين لنيل الاستقلال). ولهذا نجد أن المجتمع الفلسطيني في حيفا وسواها من المدن الفلسطينية قد انطلق من ذاته ضمن حدود قدراته المتوفرة دون دعم خارجي، إلاّ في حالات نادرة ومحدودة.

كانت سنوات الانتداب البريطاني بالنسبة للمجتمع العربي الفلسطيني هامة في صقل شخصيته التربوية والفكرية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية والنضالية ضمن منظومة حياة المجتمع الفلسطيني عامة.

وما يميز هذا المجتمع كونه خاض تجارب بناء الذات في كافة القطاعات الوارد ذكرها سابقا، وتمكن من توفير معظم الخدمات التي يحتاج إليها لتسيير حياته اليومية والمستقبلية.

فكان لهذا المجتمع نصيب في عدد كبير من رجال القانون الذين تلقوا تعليمهم في المعهد الفلسطيني للحقوق في القدس أو في كليات تدريس الحقوق في الجامعة الامريكية ببيروت وفي جامعة دمشق أو جامعة القاهرة، ومنهم من تابع دراسته في جامعات أوروبية وفي مقدمتها الجامعات البريطانية. وفور عودتهم افتتحوا لهم مكاتب في حيفا سواء كانوا من أهالي حيفا أو قدموا إليها للعمل فيها بكونها مركز قضاء وذات أهمية إدارية في ذلك العهد.

وبرز في مجال تنشيط وتفعيل الحركة الأدبية عدد كبير من الأدباء الذين لعبوا دورا بارزا في نهضة وتطور الأدب الفلسطيني. وكان لحيفا دور هام في تبني مرافق هامة لها علاقة بتكوين الحركة الأدبية، وفي مقدمتها العدد الكبير من الصحف والمجلات التي كانت تصدر فيها. وكانت هذه الصحف منبرا مركزيا للتعبير عن الآراء ومناقشة الطروحات السياسية والفكرية التي كانت تقلق حياة الفلسطينيين في ذلك الوقت، وفي مقدمتها الشأن السياسي الذي لم يفارق الأعمال الأدبية والفكرية لحظة واحدة لمعرفة العرب الفلسطينيين أن هذا الباب له تأثير على حياتهم الآنية والمستقبلية. وبناء عليه نشطت بالمقابل حركة سياسية وحزبية في حيفا وفي مقدمتها إقامة عدد من الأحزاب السياسية أو التأثر ببعض الأحزاب والتيارات السياسية

المنتشرة في الأقطار العربية المحيطة بفلسطين، ومن بينها الحزب القومي السوري بقيادة انطوان سعادة والذي كانت له بذور وبراعم في حيفا.[٣]

وبرز في حيفا عدد كبير من الكُتّاب والأدباء والشعراء الذين وجدوا في أجواء المدينة ما يوفر لهم متسعا من المكان للتعبير عن أفكارهم والمشاركة في الحياة السياسية النشطة والحياة الأدبية الكثيفة التي تميزت بها المدينة من خلال الندوات الأدبية والشعرية واستضافة كبار الشعراء والأدباء والمفكرين، ووفرت المدينة مناخا جيدا للنقاش السياسي عبر الصحف، والتي كانت الوسيلة الوحيدة تقريبا لتحقيق هذه الغاية. إضافة إلى ما وفرته حيفا من فرص للعمل في مجالات متنوعة وقطاعات مختلفة.

ومن الأدباء والكتاب والشعراء والمفكرين من ولد في حيفا وعاش فيها ردحا من الزمن إلى أن حلت النكبة بها وبأهلها عام ١٩٤٨، ومنهم من ولد فيها وغادرها طفلا صغيرا لا يتذكر شيئا عنها، إلا أنها استحوذت على جزء كبير ومركزي من تفكيره وحياته في مواقع اللجوء والشتات والمهجر.[٤]

وانتشرت في حيفا الجمعيات والأندية والملتقيات الثقافية والأدبية، ما دل على يقظة فكرية واسعة في الثلاثينات والاربعينيات من القرن الماضي.[٥] وأدت هذه الهيئات الأهلية أدوارا بارزة في تمكين المجتمع الفلسطيني المديني الناشئ للنهوض بشبابه أمل المستقبل وعماده.[٦]

---

[3] راجع ما كتبه عبداللطيف كنفاني في كتابه: **١٥- شارع البرج-حيفا**، عن تأثره بفكر سعادة وسعيه مع آخرين إلى تكوين نواة للحزب القومي في حيفا.

[4] لن نأتي على قائمة الأدباء والشعراء لكونها طويلة، ولكن كثيرين هاجروا إلى حيفا لكونها مدينة تستطيع أن تستوعب أعدادا كبيرة منهم وتوفر لهم متسعا من الحيز الوجودي والتعبيري عن آرائهم بحرية جيدة.

[5] حول الجمعيات التي نشطت في حيفا وسواها من مدن وقرى فلسطين يراجع بحث محمود زايد "الاتحادات والجمعيات والروابط والمطابع والأندية ومؤسسات البحوث الفلسطينية ومراكزها" في **الموسوعة الفلسطينية**، الدراسات الخاصة (القسم الثاني)، بيروت: الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ص ١٧٧-٢٨٠. ويورد قائمة تفصيلية بالجمعيات والروابط القروية في القرى والمدن في بحثه هذا ص ص ٢٢٣-٢٥٠.

[6] عبد الرحمن ياغي. **حياة الأدب الفلسطيني الحديث، من أوّل النهضة حتى النكبة** . الطبعة الأولى، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨١. ص ٩٦ وص ٩٧.

صورة لمدينة حيفا والميناء من العام ١٩٣٦

مشاهد من عمليات الهدم للاحياء العربية في حيفا مباشرة خلال وبعد احداث النكبة - في ١٩٤٨

كما برزت في حيفا نشاطات أولت اللغة العربية اهتماما خاصا من حيث ترسيخ معرفتها لدى الأجيال المختلفة، خاصة الأطفال والشباب، فتأسست "حلقة الأدب" لتكون هيئة عامة تعنى بهذا المجال، وشارك فيها كبار رجال القلم والفكر من حيفا وخارجها.[٧]

ولم يقتصر دور حلقة الأدب على المجال الأدبي والثقافي، إنما تطرقت في نقاشاتها ونشاطاتها إلى كل ما له صلة بالمسألة أو القضية الفلسطينية، فشاركت في الحياة السياسية والأدبية والاجتماعية معتبرة ذلك عملا طبيعيا لمجتمع حديث العهد بكل ما له صلة بالتطور الفكري والانفتاح الثقافي والاجتماعي.

وظلت المدينة تتحرك، وتدب فيها الحياة، لتكون مركز إشعاع فكري.. وأخذت أنديتها، وجمعياتها تُقيم الحفلات والمحاضرات والمناظرات وتشارك فعليا في التحرك الوطني بكل اتجاه".[٨]

واستقبلت حيفا خلال الفترة الزمنية بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ عشرات من الأدباء والكُتّاب وحملة الأقلام، الذين ساهموا في رفع المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي.

أما في مجال الخدمات الطبية والصحية فقد سعى المجتمع العربي في حيفا إلى بناء عدد من المستوصفات والمستشفيات الصغيرة التي كانت تقوم بالسهر على السلامة الصحية للجمهور. والحقيقة أن المجتمع العربي الفلسطيني في حيفا واجه عدة مشاكل في هذا الميدان جراء سببين: الأول قلة الموارد المالية لتغطية تكاليف إقامة مبان ومرافق طبية، والثاني قلة عدد الأطباء في العشرينات من القرن الماضي. إلا أن هذين العاملين بدأ بالتلاشي شيئا فشيئا ابتداء من منتصف الثلاثينات وصولا إلى الأربعينيات حيث تخرج عدد لا بأس به من الأطباء من أبناء المدينة أو أبطاء قدموا إلى حيفا للعمل فيها. وبالتالي تحسنت الخدمات الطبية وارتفع منسوب الرعاية الصحية والوعي الصحي في الوقت ذاته لدى أوساط وشرائح المجتمع العربي في حيفا.

---

[7] ياغي. م.س. ص ٩٧.

[8] هارون هاشم رشيد. **مدينة وشاعر، حيفا والبحيري**. مطبعة دار الحياة، دمشق، ١٩٧٥. ص ٤٧.

ولكن لم ترق هذه الخدمات إلى المستوى الذي كان قائما في الطرف اليهودي، إذ توفرت لدى اليهود الموارد المالية اللازمة لتحقيق مشاريع طبية ضرورية وهامة، وتوفر العدد الكافي من الأطباء المتخرجين من الجامعات الاوروبية الهامة. ولهذا ساهمت الخدمات الطبية في الطرف اليهودي بتحسين الحالة الصحية العامة. وحصلت شرائح كثيرة من المواطنين العرب على خدمات طبية من الأطباء والممرضات والقابلات العرب والعربيات، إلا أن نسبة لا بأس بها توجهت إلى الطرف اليهودي.

ونشير هنا إلى أن الخدمات الطبية كانت تقدم من قبل هؤلاء الأطباء والصيدلانيين لسكان حيفا وقرى القضاء. ولم تكن هناك منظمات أو صناديق طبية ينتمي إليها مؤمنون صحيا كما كان الحال في المجتمع اليهودي حيث عملت مؤسسات طبية مثل منظمة مكابي أو صندوق المرضى الذي أسسته منظمة العمال العبريين العامة(الهستدروت).

ما توصل إليه المجتمع العربي هو توحيد الأطباء في نقابة طبية حملت اسم "جمعية الأطباء العرب" وهي عبارة عن إطار تنظيمي للأطباء فقط. أما الجمهور فكان يتلقى الخدمات الطبية على نفقته الخاصة. وعلينا الإشارة هنا إلى أن عددا من الأديرة والجمعيات الخيرية(الجمعية الإسلامية مثلا كان لديها مستوصفا) وضعت تحت تصرف الجمهور مستوصفات صغيرة أو عيادات تقدم خدمات طبية وصحية مجانا أو بتكلفة بسيطة مساهمة منها في الحفاظ على صحة الجمهور، نذكر منها على سبيل المثال دير راهبات الناصرة وراهبات المحبة وراهبات القديسة حنة. أما بالنسبة للمستشفيات فلم يكن للمجتمع العربي مستشفى خاص به إنما تلقى أفراده الخدمات في مستشفى الحكومي (رامبام حاليا) والمستشفى الإيطالي (ما زال قائما في مكانه) والمستشفى الالماني الذي كان قائما في شارع المستشفى(مائير حالياً).

وبرز في حيفا عدد كبير من المهندسين المعماريين الذين شاركوا في وضع تصاميم عمرانية لمبان كثيرة ما زال عدد منها قائم إلى اليوم، وكان عليهم مواجهة منافسة حادة من قبل المهندسين والمصممين اليهود والأجانب الذين قدموا إلى حيفا وبدأوا بترويج وتسويق مركبات معمارية حديثة. وأسس المهندسون "نقابة المهندسين العرب في حيفا" في عام ١٩٣٤ (مركزها في محلة مس نيوتن في شارع ستانتون) وهيئتها الإدارية تكونت من: يوسف حزبون (رئيسا) واميل البستاني(سكرتيرا)[٩] وتوفيق منسى(أمينا للصندوق) وعضوية كل من احمد فارس وجورج منسى وفرنسيس انجيل ومنصور عزام واديب اسعد.[١٠]

أما في الميدان السياسي فبرز عدد كبير من الشخصيات الحيفاوية، أشهرها: رشيد الحاج ابراهيم (١٨٨٨–١٩٥٥) وهو رجل أعمال وسياسة، مدير فرع البنك العربي فمديرا لبنك الأمة العربية، ومن مؤسسي حزب الاستقلال ورئيس الجمعية الإسلامية في حيفا وعضو في المجلس البلدي ورئيس اللجنة القومية العربية بحيفا، وتعرض لسلسلة من الملاحقات السياسية من قبل الانجليز بينها نفيه إلى جزر سيشيل عام ١٩٣٧.[١١] وسامي طه(١٩١١–١٩٤٧) مؤسس الحركة العمالية في فلسطين والأمين العام لجمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا في الأربعينات، واغتيل في أيلول ١٩٤٧ أمام بيته في حيفا.[١٢] وطاهر قرمان من التجار الكبار في حيفا، أصله من

---

[9] اميل مرشد فارس البستاني، أحد رجال المال والأعمال. ولد في قرية كرم الحَنَش في قضاء جزين، على مقربة من مدينة صيدا في لبنان. درس في الجامعة الاميركية ببيروت علمي الهيئة والرياضيات ثم تابع دراسته للماجستير في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الاميركية. تولى العمل الهندسي في شركة بترول العراق (IPC) ثم أسس مع زميليه شكري شماس وعبدالله الخوري شركة للمقاولات والتجارة شقت طريقها للعمل خارج فلسطين أيضا. غادر فلسطين في العام ١٩٤٨ وعمل وزيرا للأشغال العامة في الحكومة اللبنانية في مطلع الخمسينات. قتل في حادث طائرة وغرق في البحر، أثناء تفقده أضرار زلزال ضرب مناطق ساحلية في لبنان وذلك في العام ١٩٦٣.

[10] **دليل التجارة والصناعة والحرف والمهن العربية في فلسطين وشرقي الأردن ١٩٣٥-١٩٣٦** ، القدس. ص ٦٢.

[11] تفاصيل وافية حول رشيد الحاج ابراهيم ومساهمته في بناء المجتمع العربي الفلسطيني في حيفا ودوره في الدفاع عن حيفا في ساعاتها الأخيرة راجع مذكراته بعنوان: **الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٥.

[12] حول حياة وأعمال واغتيال سامي طه يراجع كتاب احمد اليماني. **جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا**. دار كنعان، دمشق، ١٩٩٣.

نابلس ودخل المجلس البلدي بحيفا وتولى نيابة البلدية. وعبد الرحمن الحاج (١٨٧٠-١٩٤٦) وهو رئيس بلدية حيفا بين ١٩٢٠و١٩٢٧. والشيخ عز الدين القسّام (١٨٧١ – ١٩٣٥) الذي أشغل منصب إمام جامع الاستقلال منذ إقامته في العام ١٩٢٥ إلى يوم استشهاده في ١٩٣٥. وجعل القسّام النضال ضد الانجليز مسلحا بإعلانه الجهاد عليهم. والمطران غريغوريوس حجار(١٨٧٥-١٩٤٠) وهو رئيس كنيسة الروم الكاثوليك في حيفا والجليل وكانت له مواقف سياسية وقومية بارزة، وعُرف بخطاباته السياسية الهامة وأهمها الخطاب الذي ألقاه أمام اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) في العام ١٩٣٧ والذي عكس فيه مواقفه ورؤيته من الصراع الفلسطيني – الصهيوني وكيفية حله.[١٣]

إن الشخصيات الهامة التي لعبت أدوارا سياسية واجتماعية وتربوية ساهمت في بناء قاعدة للمجتمع المدني الفلسطيني الذي بدأ يخطو خطى نحو تكامل اجتماعي معين، إلا أن أحداث النكبة تركت أثرها البالغ على هذا المجتمع. فسرعان ما تم القضاء على بنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بتهجير أبنائه، خاصة أصحاب مفاتيح هذا المجتمع، وبالتالي ترك البقية الباقية من العرب الفلسطينيين في حيفا مرتبطين ومتعلقين بنظام حكم جديد له إدارته ورؤيته الآنية والمستقبلية – أعني دولة اسرائيل- حيث تهمش المجتمع العربي في حيفا ولم يعد بإمكانه مواصلة بناء ذاته أو توفير خدماته بنفسه وقواه الذاتية كما كان الحال قبل ١٩٤٨.

تهجير المدينة الفلسطينية عام ١٩٤٨

لقد شكلت حيفا نموذجا لسقوط المدينة الفلسطينية، أسوة بيافا(شكلت نكبة المدينتين قرابة ٢٥٪ من مجمل النكبة الفلسطينية). وبالتالي أخذت السياسة الاسرائيلية تسعى بخطى حثيثة إلى تغييب المدينة الفلسطينية من خلال عمليات محو المعالم وطمسها بالكامل أو تشويهها ليختفي عنها الوجه العربي والاسلامي.

---

[13] لمزيد من المعلومات عنه وعن أعماله ومواقفه السياسية والقومية العربية راجع كتابنا : **رؤية جديدة لحياة وأعمال المطران غريغوريوس حجار**. مطبعة أبو رحمون – عكا، ١٩٨٥.

فمن المنظور التاريخي تشكل المدينة الفلسطينية بالنسبة لرؤى السياسية الاسرائيلية عقبة أما بناء خرافة واسطورة المدينة العبرية، فكيف ستعيش تل ابيب إلى جانب يافا المدينة الفلسطينية الطبيعية ذات الجذور التاريخية والإنسانية القديمة!! لهذا كان المخطط محو يافا عن الوجود بواسطة تدمير يافا القديمة على يد الانكليز بذريعة قمع الثورة الفلسطينية في الثلاثينات، وثانيا على يد الآلة الاسرائيلية في عام ١٩٤٨، حتى انه لم يبق من يافا سوى بضعة شوارع لا رابط بينها سوى الذكريات المؤلمة والحزينة.

وهكذا الحال بالنسبة لحيفا، حيث هدمت المدينة القديمة التي بناها ظاهر العمر الزيداني، ولم يبق منها سوى عدد من الكنائس والمساجد وبعض الدور البائسة وأُقيمت مكانها مبان اسمنتية لا صلة لها بتاريخ المكان.

كان لمخططات التطهير العرقي التي نفذت في عام ١٩٤٨ وجه آخر غير طرد الفلسطينيين وإبادة أعداد كبيرة منهم، ألا وهو تدمير بنية المجتمع الفلسطيني، وتحويله إلى مجتمع لاجئين، وبالتالي إلى مجتمع ضعيف يسعى وراء قوته ومعيشته بعيدا عن فكرة أو بناء حالة مقاومة تهدف إلى تحقيق العودة إلى فلسطين الديار والوطن والأمل.[١٤]

كان الهدف الصهيوني والاسرائيلي من وراء تدمير المؤسسات العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدن للحيلولة دون استمرار تطور المجتمع الفلسطيني، وبالتالي إلى حجزه ضمن إطار المجتمع الريفي ـ القروي محدود الخدمات ومحدود قدرات التطور المادي والفكري. إضافة إلى قيام اسرائيل بفرض أنظمة التبعية على المجتمع العربي الفلسطيني إذ فرض الحصار على من تبقى من العرب الفلسطينيين في حيفا وغيرها من المدن. تم حصر الفلسطينيين في حيفا في

[14] بني موريس. **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين** (وثيقة اسرائيلية)، إصدار دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٣. ص ٩٦ وما بعدها.

حيين هما وادي النسناس ووادي الصليب(في جزء صغير منه فقط والباقي خصص للمهاجرين اليهود من شمالي افريقيا).

ولقد قامت بلدية حيفا وسلطات الجيش الاسرائيلي مباشرة بعد سقوط حيفا بتجميع أهالي حيفا الباقين في مدينتهم في الأحياء المذكورة وطوقتها بأشرطة سلكية لمنع السكان من الخروج منها ولمنع أي واحد من أهالي حيفا خارج الأسلاك من دخولها محققا بذلك عودته إلى وطنه.

وتركت سياسة تضييق الخناق التي فرضتها حكومات المتعاقبة والمجالس البلدية في حيفا وسواها على المجتمع الفلسطيني أثرا بالغا تمثل بفقدان القدرة لدى المجتمعات الفلسطينية على إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني، أضف إلى ذلك، وهذه مسألة في غاية الأهمية بحسب رأينا، أن هجرة داخلية من الجليل ومن شمالي المثلث قد وصلت حيفا خلال الستين عاما منذ النكبة، إلا أنها لم تفلح في إعادة بناء المدينة المفقودة.

واستمرت عمليات محو وطمس المعالم العربية في حيفا بصورة منهجية لفترة طويلة، حتى أنه لم يبق منها بعد مرور ستين عاما على النكبة سوى القليل. ومكان كل معلم يتم هدمه ومحوه تقام بناية حديثة ذات مركبات عمرانية غربية وغريبة عن تلك التي ميزت المدينة العربية الفلسطينية كحيفا وغيرها من عرائس فلسطين.

وحملت شوارع وأزقة وحارات حيفا أسماء عربية مستقاة من التاريخ العربي والاسلامي ومن صلب حياة المجتمع الفلسطيني بحيفا، إلا أن آلة تهجير المكان لم تقفز عملية تهجير اللسان أيضا، فتمت وبصورة منهجية محو عشرات الأسماء العربية لعدد كبير من الشوارع والأمكنة العربية في حيفا واستبدلت بأسماء عبرية وصهيونية ليست ذات صلة بتاريخ المكان، أو إذا كانت هناك صلة فإنها تخص المجتمع اليهودي أو تخص شخصيات يهودية إرهابية ساهمت في تدمير بُنى وأسس المجتمع العربي الفلسطيني.[١٥]

---

[15] يُراجع بهذا الخصوص كتابنا: **شوارع حيفا العربية**. جمعية التطوير الاجتماعي، حيفا، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

* د. جوني منصور. مؤرخ متخصص بالتاريخ الفلسطيني. أصدر عدة دراسات، منها: شوارع حيفا العربية، مسارات حيفا العربية. الاستيطان الاسرائيلي. الخط الحديدي الحجازي ، تاريخ وتطور خط درعا ـ حيفا. مسافة

خلاصة

شكلت مدينة حيفا كباقي المدن الفلسطينية الساحلية، وبالأخص يافا معايير ومقاييس إقامة مجتمع فلسطيني مدني متقدم سعى إلى اختراق حواجز الحضارة العالمية والدخول في نفقها بغية الوصول إلى درجة راقية من التطور والازدهار. إلا أن الآلة الاستعمارية الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار البريطاني وضعت نصب عينها اقتناص فلسطين وسحق شعبها، وتدمير المدينة الفلسطينية التي كان من الممكن ان تكون متنافسة كبرى مع المدينة العبرية، ولهذا كان الأفضل بوجهة النظر الصهيونية القضاء على المدينة الفلسطينية وسحقها بالكامل.

إن عملية تدمير المدينة الفلسطينية كانت كارثة عميقة لمجتمع مدني أدرك قوة المدينة ودورها في تحد العصر.

كانت حيفا هذه المدينة التي بنت وأقامت مجتمعا مدنيا متطورا ومتقدما للغاية.

مشاهد من عمليات الهدم للأحياء العربية في حيفا مباشرة خلال وبعد أحداث النكبة في ١٩٤٨

بين دولتين، ونشر عددا من البحوث في مجلات تاريخية بلغات مختلفة. يعمل محاضرا في قسم التاريخ في الكلية الاكاديمية في بيت بيرل، ونائبا لمدير كلية مار الياس في اعبلين.

مركز الدراسات المعاصرة - غزة
المنتدى الفكري السابع
60 عاما... وللعودة أقرب
www.pls48.net

www.pls48.net

موقف إسرائيل من تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧

بروفيسور ديب عكاوي*

مقدمة:

يحظر القانون الدولي المعاصر الحرب العدوانية، سواء رافقها إعلان حرب أم لم يرافقها[1] ، وهي تعتبر جريمة دولية. ويعود الفضل في الحظر التام للجوء إلى الحرب بوصفها وسيلة لفض الخلافات الدولية، وإقرار مبادئ التعاون السلمي بين الدول ، الى أهم وثيقة قانونية دولية في القرن العشرين – ميثاق منظمة الأمم المتحدة . وهكذا فالفقرة ٤ من المادة ٢ للميثاق تؤكد " يمتنع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية عن اللجوء إلى التهديد أو إلى استخدام القوة، سواء أكان ذلك ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دوله، أو بأي شكل آخر يتنافى ومبادئ الأمم المتحدة " .

أما الفقرة ٣ لذات المادة فتؤكد على انه " يحل أعضاء المنظمة النزاعات الدولية التي تنشب بينهم بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرض السلم والأمن الدوليان ولا العدل لخطر". وهكذا فقد حظر ميثاق منظمة الأمم المتحدة بصوره نهائيه استخدام القوه أو حتى التهديد بها ضد وحدة الاراضي ، وبالمقابل أقرّ مبدأ حرمة أراضي الدولة ووحدتها، وضرورة تسوية كافة الخلافات التي قد تنشأ بين الدول بالوسائل السلمية فقط .

كما هو معروف، قامت القوات المسلحة الإسرائيلية في ٥ حزيران عام ١٩٦٧ بحرب عدوانيه على الدول العربية المجاورة واحتلت نتيجتها قطاع غزه والضفة الغربية (بما في ذلك القدس العربية) وغيرها من الأراضي التي تقدر بأربعة أضعاف مساحة إسرائيل نفسها. وهذه الاراضي بالطبع في

---

* محاضر في جامعة انديانا بولس – فرع عبلين

[1]. ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ ، الفصل VI

المفهوم القانوني الدولي هي أجزاء لا تتجزأ من أراضي دول أخرى ذات سيادة، أشخاص للقانون الدولي المعاصر وأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . وبعدوانها هذا لم تخرق إسرائيل الحظر العام لاستخدام القوه في العلاقات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢ لميثاق منظمة الأمم المتحدة فحسب ، بل قامت بحرب عدوانيه شرسة بالمعنى الوارد في تعريف العدوان الذي أقرته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤ كانون الأول عام ١٩٧٤ .

فالمادة الأولى لهذا القرار تنص: " العدوان هو استخدام القوه المسلحة من قبل دوله ضد سيادة ووحدة أراضي أو الاستقلال السياسي لدوله أخرى أو استخدام القوه المسلحة على أي نحو لا يتناسب وميثاق منظمة الأمم المتحدة".

وما كاد ينتهي عدوان حزيران عام ١٩٦٧ حتى قامت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الخطوات العملية الهادفة لضم الأراضي المحتلة. وتمشيا مع ذلك صرح موشي ديان – وزير الدفاع آنذاك – انه يتوجب على إسرائيل تغيير الطابع الديموغرافي لهذه المناطق وتغيير القوانين السارية والمعمول فيها واستبدالها بالإسرائيلية؛ لان الإبقاء على مثل هذه القوانين في هذه المناطق يخلق لدى العرب شعورا بان الوجود الإسرائيلي فيها هو وجود مؤقت، وإنها ستعود عاجلا أم آجلا إلى أصحابها . وانطلاقا من ذلك سن الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي واتخذ من جانب واحد في ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ قانوناً خاصاً بشان " توحيد" الجزء الشرقي العربي من القدس مع الجزء الغربي الإسرائيلي منها وبسط السيادة الإسرائيلية على المدينة كلها بشطريها الغربي والشرقي. وأكثر من ذلك، فقد اتخذ الكنيست أيضا من جانب واحد في كانون الأول عام ١٩٨١ قانون خاص بشان ضم هضبة الجولان السورية المحتلة خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل وبسط سيادتها عليها . هذا وكانت الحكومة الإسرائيلية قد استبدلت في ١٧ كانون الأول عام ١٩٦٧

تسمية الضفة الغربية بتسميه جديدة، هي يهودا والسامره [٢] . وفي ٢٩ شباط ١٩٦٨ صرح وزير داخلية إسرائيل انه من الان وصاعدا لا ينظر إلى الضفة الغربية وقطاع غزه وهضبة الجولان على أنها أراضي معاديه [٣] .

إن الأعمال التي قامت بها حكومة إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة هي أعمال غير قانونيه ومنافية لكافة التشريعات الدولية وتشكل خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني . فإسرائيل لا تملك حرية التصرف القانوني أو الأخلاقي المطلق بهذه الأراضي، إذ ان حريتها في هذه المناطق مقيده أولا وقبل كل شيء بأحكام القانون الدولي المعاصر ومبادئه .

تعتبر إسرائيل دوله تحتل الضفة الغربية ويجب أن تخضع قواتها العسكرية هناك إلى أحكام القانون الدولي الإنساني عامه وباب الاحتلال الحربي (العسكري) خاصة . والاحتلال العسكري هو استيلاء مؤقت من قبل القوات المسلحة لدوله معينه على أراضي دوله أخرى أو جزء منها، وإقامة السلطة العسكرية على الأراضي المحتلة[٤]. وقد اكسب إدخال مبدأ الاحتلال الفعلي للتعريف أهميه خاصة وبالغه. وعليه، فبموجب المادة ٤٢ من أنظمة لاهاي الخاصة بقواعد وتقاليد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ يعترف بالأرض محتله إذا وقعت بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي . وأكثر من ذلك تقر هذه المادة قاعدة صريحة حول كون الاحتلال يطبق فقط على تلك المجالات التي تطبق عليها هذه السلطة [٥] . وانطلاقا من مضمون المادة ٤٢ للأنظمة: الاحتلال هو سلطه فعليه تزول بزواله وليس سلطه قانونيه، وان الاحتلال موجه بالدرجة الأولى لحرمان الحكومة الشرعية السابقة

---

2. The West Bank and the Rule of law , Geneva 1980 ,p . 10

3. Nahumi R . policies and practices of occupation . New outlook , Tel – Aviv,May , 1968 , p . 35

4. ارصبياصوف ي . ن. ايغاروف س . أ . النزاع المسلح : قانون ، سياسة ، دبلوماسيه . موسكو ١٩٨٩ ، ص ١٣٨ (بالروسية)

5. القانون الدولي في وثائق مختارة ، الجزء الثالث ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ٥١ (بالروسية)

من إمكانية ممارسة سلطتها الفعلية على الأراضي المحتلة . وبموجب المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي، تتمتع سلطة دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة بطابع مؤقت، وهي مقيده بأحكام ومبادئ القانون الدولي المعاصر .

وقد تكونت في القانون الدولي المعاصر وتعمل قاعدة عرفيه ترتكز على أنظمة لاهاي، تقر بان المحتل لا يكتسب سلطه عليا أو سيادة، ولا يمكن أن يصبح أبدا سيداً أو مالكا للأراضي المحتله[6] . وقد طوّر هذا الأمر وفصل أكثر في المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ حيث جاء فيها: لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفيه من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة .

وهكذا يظهر شرح القواعد والأحكام أعلاه انه نظرا لانعدام سيادة دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة فان النظام القانوني لهذه الأراضي لا يتحدد بتشريع دوله الاحتلال فحسب، بل وبقواعد ومبادئ القانون الدولي العام أيضا. وانطلاقا من ذلك يتوجب على إسرائيل بصفتها دوله تحتل الضفة وغيرها من الأراضي العربية أن تحترم وتطبق قواعد وأحكام ومبادئ باب الاحتلال الحربي الذي تقره اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي الرابعة وأنظمتها الخاصة بقواعد وتقاليد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ وغيرها من الوثائق الدولية، في الأراضي العربية المحتلة من قبلها منذ عام ١٩٦٧ .

من المتفق عليه أن ممارسة الدول وتطبيقاتها لقرارات المنظمات الدولية ونظرية القانون الدولي المعاصر تقر بصوره واسعة. ان اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة

---

[6]. القانون الدولي في وثائق مختارة ... ص٥١ (بالروسية)

بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ تطبق بصوره كاملة على أية أراض تقع تحت الاحتلال العسكري (الحربي) الأجنبي[٧].

غير أن إسرائيل تقف موقفا مغايرا لذلك تماما من مسالة تطبيق باب الاحتلال الحربي على الضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية (الشرقية)، وقطاع غزه . فالموقف الرسمي الإسرائيلي يتلخص في ان اتفاقية جنيف الرابعة المصادق عليها من قبل دولة إسرائيل عام ١٩٥١ لا تطبق على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ويرتكز هذا الموقف على نظرية " فراغ السيادة " التي ابتدعها يهودا بلوم عام ١٩٦٨ والتي أصبحت في وقت لاحق الركيزة الأساسية للموقف الرسمي الإسرائيلي من مسالة الأراضي المحتلة .

ووفقا لهذه النظرية لم يطبق في قطاع غزه والضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية لحظة احتلالها من قبل إسرائيل سيادة أية دوله. وعلى هذا النحو تشكل مفهوم (عبارة) " فراغ السيادة " في الأراضي المحتلة، أي انعدام وجود أية سيادة كانت في هذه المناطق . ويرى يهودا بلوم انه لم يكن للأردن سيادة مشروعه على الضفة الغربية، حيث انه ضمها إليه عنوة عام ١٩٤٨ بحجة حماية الشعب العربي الفلسطيني من الإبادة . ويتابع فيؤكد أيضا، حتى إن جامعة الدول العربية لم تعترف بهذا الضم. ولذلك تعتبر الأردن دوله محتله (دولة احتلال) وبالتالي لا

---

[7]. ارصيياصوف ي . ن. ايغاروف س . أ . النزاع المسلح .....، (بالروسية) .، ديب عكاوي . القانون الدولي
الإنساني . كييف ١٩٩٥ ، ص١٦٩ – ١٨٢ (بالعربية) ، اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ١٩٨٧ .، Roberts . A . prolonged Military Occupation :
The Israel Occupied Territories since 1967 // AJIL . – 1990 . – vo 80 . – N 1., Commentary on the Geneva Conventions of 12 August1949 , Geneva Convention relative to the protection of civilian persons in Time of war / J . pictet . – Geneva 1953 , Bothe M ., partsch K. , solf w . New Rules for Victimes of Armed conflicts ., L ., 1982 .

تملك سيادة مشروعه أو قانونيه على الضفة الغربية. وهو يرى أن إبرام اتفاقية الهدنة (وقف إطلاق النار) بين إسرائيل والأردن في رودوس عام ١٩٤٩ لا يغير شيئا من الوضع القانوني للأردن، كدولة احتلال .

وبالتالي فان احتلال إسرائيل للضفة الغربية إلى نهر الأردن بما في ذلك القدس الشرقية أو العربية يعتبر دفاعاً عن النفس (Act Of Self-defence) وليس عملاً عدوانياً كما كان الأمر من جانب الأردن. ولذلك يتسم الموقف القانوني لدولة إسرائيل بالأولوية والأفضلية أمام مواقف الدول الأخرى فيما يتعلق ببسط سيادتها على يهودا والسامره وقطاع غزه (أي الضفة الغربية وقطاع غزه – د. ع) . ومن هذا المنطلق يستنتج يهودا بلوم ان قواعد القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ لا تطبق على هذه الاراضي[٨].

هذا وقد تبنت المحكمة العليا في إسرائيل نظرية يهودا بلوم مع إضافة بعض التعديلات أو التجديدات التي كان قد وضع أساسها النظري البروفيسور الإسرائيلي المعروف "يورام دينشطاين"[٩] . وهكذا فقد أكد القاضي في المحكمة العليا في قضية " أبو عطا " ان قوانين دولة الاحتلال تعتبر مشروعه اذا كانت تطبق قواعد وأحكام مشابهه على المواطنين الإسرائيليين[١٠].

---

8. Blum y . The Missing Reversioner : Reflections on the status of Judea and samaria // Israel law Review , 1968 . – vol . 6, N 2 . – p . 179 – 301 ., ابراهيم شعبان . الانتفاضه الفلسطينيه في عامها الاول ١٩٨٩ ، ص٢٨ -٢٩ (بالعربيه) .، رجا شحاده . قانون المحتل ١٩٩٠ ، ص ٦ (بالعربيه)

9. Dinstein y . The International law of Belligerent Occupation and Human Rights // IyBHR , 1978 .- p . 112 – 113 ., The Legislative power in Occupied Territories // Tel – Aviv University Law Review . – vol . 2 . – 1972 .- p . 505

10. Abu Aita Case . Nos . H . C . 69 / 81 and 493 / 81 ., piskei Din .- vol . 37(2).1981

ويقف موقفا مغايرا بعض الشيء في هذه المساله الن جيرسون الذي ابتدع ما يعرف بنظرية" وصاية الاحتلال" . فهو يرى ان دخول الأردن الى الضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية يعتبر غير قانوني وعملا ليس مشروعا . ولذلك فان الوضع القانوني للأردن بالنسبة للضفة الغربية اقل من صاحب سيادة شرعيه وأكثر من محتل عسكري (دولة احتلال – د . ع) نظرا لان دخول القوات الأردنية الى الضفة الغربية لم يكن نتيجة لعمل حربي بل نتيجة للموافقة الطوعية للفلسطينيين. وانطلاقا من ذلك ابتدع نظريه جديدة بموجبها اعتبر الاردن وصيا على الضفة الغربية طالما لم تجد القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا لها . ومن هنا فهو يعتقد ان سيطرة او استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية ترتكز على مبدأ الدفاع عن النفس، ولذلك فان الاحتلال الحربي (العسكري) الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو احتلال قانوني ووصاية مشروعه[١١]. وعليه فان اسرائيل تملك من الحقوق في الضفة الغربية لنهر الأردن ما هو أفضل من أية حقوق قد يملكها الأردن . وعلى الرغم من ذلك نراه يدعو الى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ من الناحية العملية (de facto) وليس من الناحية القانونية (de jure) على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ [١٢] .

برأينا مثل هذا التوجه ليس مقنعا من الناحية القانونية الدولية. فنظرية "الن جيرسون" حرّفت الأسس القانونية التي من المفروض أن تتحكم بسلوك دولة إسرائيل في الأراضي المحتلة، وأجريت محاوله لتصوير الأمر وكأن إسرائيل كدولة احتلال تدير قطاع غزه والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية

---

11. Gerson A . Trustee Occupant : The Legal Status of Israel's presence in the West Bank // Harvard International Law Journal .- vol . 14 , No 1. – 1973. – p.1 – 49.Gerson A . Israel , the West Bank and International Law .- London , 1978.- p .72-81

12. ابراهيم شعبان . الانتفاضة الفلسطينية في عامها الأول القدس ١٩٨٩ ، ص٢٩ -٣٠.،
Gerson A . Israel . op . cit . p . 72-81

(العربية) بغية تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، ولذلك فهي تملك سلطه (سيادة) إقليميه على الأراضي المحتلة طالما لم تقم الدولة الفلسطينية المستقلة، أي قبل إنشاء دولة فلسطين .

اضافه الى ما تقدم أعلاه، يرتكز الموقف الرسمي الإسرائيلي الرافض لتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أيضا على ان اسرائيل لم تعترف في يوم من الأيام بتاتا بمشروعية سيادة جمهورية مصر العربية على قطاع غزه، والمملكة الأردنية الهاشمية على الضفة ألغربيه بما في ذلك القدس الشرقية العربية . وفي هذا الخصوص يرى يهودا بلوم – الذي يعتبر من أكثر الذين عبروا صراحة عن الموقف الإسرائيلي – ان الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لا تعتبر من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية أجزاء من أراضٍ تتبع لدول أطراف لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في وقتٍ الحرب لعام ١٩٤٩، وان تطبيق الاتفاقية – برأيه – يؤدي الى الاعتراف بالحق في السيادة لمصر والاردن على الاراضي المحتلة، وبالتالي عودة هذه الأراضي عاجلا ام آجلا الى كل من مصر والاردن . ولكن في الواقع، هذه الاراضي المحتلة – يؤكد دينشطاين – كانت قد احتلت بصوره غير قانونيه من قبل مصر والاردن قبل عام ١٩٦٧، ولذلك يجب الا تعود هذه الأراضي الى الدولتين المذكورتين[١٣].

ولكن تحت ضغط الرأي العام العالمي والأسرة الدولية اضطرت اسرائيل الى الاعتراف بأنه يمكن لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ان تطبق جزئيا على الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولهذا الغرض تم استخدام مفهوم نظري جديد ابتدعه مئير شمغار عام ١٩٧١ . فبرأيه ان

---

13. Blum y .The Missing Reversioner ….p . 179-301., Shamgar M . Legal Concepts and problems of the Israeli Military Government in the Territories Administered by Israel : The Legal Aspects / by M . Shamgar .- 1982.- p. 13-59., رجا شحاده . قانون المحتل ١٩٩٠ ، ص ٦ (بالعربيه)

الاتفاقية الدولية التي لا تنطبق بالكامل يمكن تطبيقها بصوره جزئيه. وفي تحليله لذلك استخدم عبارة غير مشمولة باتفاقية فيينا الخاصة بقانون الاتفاقيات الدولية لعام ١٩٦٩ : تطبيق الاتفاقية " de jure " بمعنى تطبيق الاتفاقية بحجمها الكامل ، وتطبيق الاتفاقية "de facto " بمعنى تطبيق او استخدام بعض أحكام الاتفاقية بصوره فعليه. ومن هذا المنطلق يعتقد مئير شمغار ان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بصوره جزئيه فقط، وبالذات " الأحكام الانسانية " منها [١٤]. ويشهد تصويت الوفود الاسرائيلية المتعاقبة خلال جلسات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة، ان إسرائيل تصوت منذ العام ١٩٧٧ ضد تطبيق هذه الاتفاقية الدولية الهامة على قطاع غزه والضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية، وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧[١٥]. وحتى اليوم لا يوجد في اسرائيل وثيقة رسميه واحده تتطرق الى امكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة، لا سيما وان حكومة اسرائيل كانت قد صادقت في عام ١٩٥١ على اتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ بدون أي تحفظ . واكثر من ذلك فلكي لا تثار مسألة تطبيق قواعد واحكام باب الاحتلال الحربي على الضفة الغربية وقطاع غزه ، فان الوثائق الإسرائيلية الرسمية تستخدم عبارة او اصطلاح " المناطق المدارة " او " يهودا والسامره " وليس " المناطق

---

14. shamgar M . The Observance of International Law in the Adminstered Territories // IYBHR .- vol . 1 , 1971 , p . 262-277 ., Rubinstein A . The changing status of the "Territories" (West Bank and Jaza) : from Escrow to Legal Mongral// Tel – Aviv University study in Law .- vol . VIII ,1988 .- p . 61 ., رجا شحاده . المصدر السابق ، ص ٧ (بالعربيه)

15. Roberts A . prolonged Military Occupation: the Israel – occupied territories since 1967 // AJIL.- 1990 .- vol . 84.-N1.- p .44 -103., Meron T . Human Rights and Humanitarian Norms as Customary Law .- Jerusalem, 1989 .- p . 226 . Meron T .The Geneva Conventions as Customary Law // AJIL.- 1987 .- vol . 81 .- N1 .- p 348 .

المحتلة "، ويعتقد مئير شمغار ان الأمر العسكري رقم ٣ الذي يجيز أعمال وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، كان قد جرى تطبيقه خلال سير العمليات القتالية أو الحربية فقط، وتم إلغاؤه مباشرة بعد توقف هذه الأعمال عام ١٩٦٧[١٦].

برأينا، ان الموقف الرسمي لاسرائيل ووجهة نظر رجال القانون الإسرائيليين المؤيدة لمثل هذا الموقف لا يتمشيان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر والالتزامات القانونية الدولية الملقاة على عاتق دولة اسرائيل بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني. ولذلك صدق العالم البريطاني أ.روبرتس – برابنا – في إشاراته وتأكيداته على التبرير غير القانوني لرفض اسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وعليه لا يمكن الا الموافقة مع إقراره. ان الموقف الرسمي لحكومة اسرائيل يرتكز على التفسير الخاطئ للمادة الثانية (٢) المشتركة لاتفاقيات جنيف الاربعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ . فاسرائيل تبرر موقفها من خلال الاستناد على الفقرة الثانية من المادة ٢ المذكورة والتي نصها: " تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي او الكلي لإقليم احد الإطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومه مسلحه "[١٧] . ولكن في حقيقة الأمر – وكما يؤكد أ.روبرتس– ان تطبيق واعمال اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك تفسير الفقرة الثانية المذكورة مشروط ومرهون بأعمال وتفسير ايضا الفقرة الاولى لهذه المادة والتي تنص: " ...تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة او أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين او أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يعترف

---

16. Shamgar M . The observance of Internaional Law .. ,. P . 266 . .

17. اتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا الحرب ، ص ١١ (بالروسية)

احد بحالة الحرب " ٠ وهذه الفقره – كما واضح من النص – لا تتحدث عن ولا تذكر عبارة أراضي الدول السامية المتعاقدة [١٨] .

معروف ان مصر وسوريا والاردن هي أطراف لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، ولذلك نرى ان رجال قانون آخرين في الغرب يكتبون عن ضرورة استخدام، بالذات، أحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ لأجل حل مسالة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة[١٩]. وتظهر عدم قانونية الموقف الرسمي لاسرائيل الرافض لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بكل وضوح أيضا في حقيقة ان تبعية او ملكية سيناء وهضبة الجولان اللتان احتلتا عام ١٩٦٧ لم تثر أية شكوك حتى في اسرائيل ، فقد كان إجماع على ان الأولى تابعه لمصر والثانية لسوريا. ومع ذلك لم تطبق اسرائيل في هذه المناطق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩[٢٠].

والى الأحكام المذكورة أعلاه يجب إضافة تحليل اتفاقيه فيينا الخاصة بقانون الاتفاقيات الدولية لعام ١٩٦٩. فبموجب المادة ٥٧ من هذه الاتفاقية يمكن للاتفاقية الجماعية ان تتوقف عن العمل فقط وفقا للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية او بموافقة كافة الأطراف السامية المتعاقدة[٢١]. أما اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ فتتحدث في المادة ١٥٨ فقط عن الانسحاب (denounce) من هذه الاتفاقية، ولا تتكلم أبدا عن إمكانية وقف تطبيق الاتفاقية او عدم العمل بها ٠ وهكذا تنص المادة ١٥٨ في هذا الخصوص " لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية. ويبلغ

---

18. Roberts A . op . cit .- p . 64 .

19. Pictet J . Les dimensions internationals du droit humanitaire .- paris , 1986 .- p21 .

20. Roberts A . op . cit .- p . 64-65 .

21. اتفاقية فينا الخاصة بقانون المعاهدات الدولية ، نيويورك ١٩٧٠ (بالروسية)

الانسحاب كتابه الى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه الى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة " واسرائيل كما هو واضح لم تلائم او تطابق موقفها مع مواقف الأطراف الأخرى لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بأعمال هذه الاتفاقيات. ولذلك فانه انطلاقا من وجهة نظر تنفيذ اسرائيل لالتزاماتها الناجمة عن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، يعتبر الموقف الرسمي الإسرائيلي في هذه المسألة جناية دوليه يترتب عليها مسؤولية قانونيه دوليه [٢٢] .

ومن أهم الأدلة على انتهاك او خرق اسرائيل لقواعد وأحكام باب الاحتلال العسكري (الحربي)، المتمثل في رفض تطبيقها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في الضفة الغربية وقطاع غزه هو الموقف الرسمي الإسرائيلي من اتفاقية لاهاي (هاج) الرابعة الخاصة بقواعد وتقاليد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ والأنظمة الملحقة بها بشأن قواعد وتقاليد الحرب البرية لعام ١٩٠٧. وقد وصف حاييم كوهين هذا الموقف بقوله : " لا توجد مشكله بالنسبة لأنظمة لاهاي (هاج) ... ان الموقف الرسمي الإسرائيلي يتلخص في ان الأنظمة تطبق على الأراضي المحتلة "[٢٣]. والى هذه الحقيقة يشير كذلك رجال قانون آخرين في إسرائيل [٢٤] .

وقد عبّر قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية " بيت – ايل " بكل وضوح عندما أكد على أن أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧تعتبر جزءا من القانون الدولي العرفي وان إسرائيل تطبقه في الأراضي المحتلة [٢٥] . ولكن يترتب عن أنظمة لاهاي الخاصة بقواعد وتقاليد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ ان نظام الاحتلال الحربي يقام على أراضي الدولة المعادية. فالقسم المتعلق بالاحتلال العسكري في أنظمة لاهاي لعام

---

[22]. تالالايف أ . ن. قانون المعاهدات الدولية .، موسكو ١٩٨٠ ، ص ٢٢٣ (بالروسية) .

[23] . Cohen X. Human Rights in the Israeli Occupied Territories 1967-1982.- . 1985,p.43, 51

[24] . Shamgar M . The Observance of ……., p . 262-277. .

[25] . Beth – EL case .- N. c. 606 / 78 and 610 / 78 .

١٩٠٧ جاء تحت عنوان: السلطة العسكرية على أراضي الدولة المعادية[٢٦]. وهنا لا يمكن الا الموافقة مع العالم البريطاني أ.روبرتس الذي يؤكد على عدم قانونية تبرير اسرائيل لموقفها الرافض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة، وذلك لخشيتها من عودة ما سيطرت عليه بالقوة وبصوره غير قانونيه الى مصر والاردن، في حين ان أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ تتضمن احكاماً حول " أراضي الدولة المعادية "[٢٧]. وبصوره عامه يشوب الموقف الرسمي لاسرائيل من مسالة تطبيق اتفاقية لاهاي (هاج) الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ – كما يشير أ . روبرتس – تناقضا معلقا (غير محلول). فمن جهة لأجل تطبيق قواعد وأحكام باب الاحتلال الحربي من الضروري – وفقا لهذا الموقف – وجود حالة حرب بين دولتين . " يستمر الاحتلال الحربي طالما بقي المحتل على الأراضي المحتلة وطالما استمرت الحرب . بكلمات أخرى، تتوقف الحرب عندما يترك المحتل الأراضي المحتلة او عندما تنتهي حالة الحرب "[٢٨]. وأكدت المحكمة العليا في إسرائيل بتاريخ ١٥ آذار عام ١٩٧٩ ان قانون الاحتلال العسكري يرتبط ارتباطا وثيقا بحالة الحرب[٢٩]. ولكن حالة الحرب بين إسرائيل ومصر كانت قد انتهت في ٢٦ آذار عام ١٩٧٩ مع إبرام اتفاقيات كامب ديفيد . وبالمقابل نرى ان اسرائيل ما تزال تستمر في تطبيق أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، أي قواعد باب الاحتلال العسكري وأحكامه في قطاع غزه الذي لم

---

[26]. القانون الدولي في وثائق مختاره .، الجزء ٣ ، ص ٥٠ (بالروسيه)

[27]. R0berts A . op . cit .- p . 65

[28]. Dinstein y . The International law of Billigerent Occupation and Human Rights // IYBHR , vol . 8 .- 1978 .-p . 105

[29]. Military Government … p . 371 , 374

يكن أبدا أرضا معاديه[٣٠]. هذا والى عدم قانونية ومصداقية الموقف الإسرائيلي في هذه المسألة يشير كذلك الكثير من رجال القانون في إسرائيل والغرب[٣١].

ما تقدم يعطي الأساس المنطقي للاستنتاج بان الموقف الرسمي لإسرائيل ورجال القانون فيها الذين يدافعون بكل قوه عن موقف الدولة الرافض لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لا يوجد له أي أساس قانوني دولي ولا يتطابق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر وأحكامه وقواعده. ومثل هذا الموقف – برأينا – يرتكز على توجه سياسي يرمي الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزه الى إسرائيل، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكا سافرا لمبدأ حرمة أراضي الدولة ووحدة حدودها .

لاقى الموقف الرسمي لإسرائيل الشجب والإدانة العارمة من جانب أعضاء الأسرة الدولية والمجتمع الدولي برمته، الأمر الذي أظهره قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. فقد أكدت الدول – أعضاء الأسرة الدولية – بصوره متواصلة – على ضرورة تطبيق قواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ورأت هذه الدول إن تصرفات حكومة إسرائيل وتطبيقاتها الإدارية والقضائية فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، تتناقض والمبادئ الاساسية للقانون الدولي المعاصر، وتعتبر خرقا للالتزامات القانونية الدولية الملقاة على عاتق حكومة إسرائيل وفقا لاتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ والمصادق عليها من جانب اسرائيل بدون أي تحفظ في عام ١٩٥١ . وقد وجد هذا الأمر تعبيره الواضح في قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. صحيح انه من المتفق عليه بان قرارات الجمعية العامة

---

30. Roberts A . op . cit .- p 65 .

31. Dinstein y . op . cit .- p. 106-108 ., Cohen X . op . cit .- p. 51-56 ., Goinsborouch J . R .The Arab Israeli Conflict: a political-Legal Analxsis .- London , 1986 .- p 159.,

تحمل طابع توصيه – أي غير ملزم من الناحية القانونية الدولية- ومع ذلك فهي تعبر عن رأي المجتمع الدولي . ولذلك يترتب على مثل هذه القرارات بالنسبة لأعضاء منظمة الأمم المتحدة التزامات معنوية – سياسيه بخصوص ضرورة احترام ومراعاة احكام وقواعد هذه القرارات[٣٢].

لقد أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومنذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية عام ١٩٦٧ بالأكثرية الساحقة من الأصوات ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في الأراضي المحتلة المذكورة . ففي عام ١٩٦٨ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة حكومة إسرائيل إلى احترام وتطبيق في الأراضي المحتلة أحكام وقواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨ واتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، وأنشأت لجنه خاصة لتقصي انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة[٣٣].

وفي وقت لاحق أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة انه " وفقا لأحكام وقواعد اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب المعتمدة في ١٢ آب عام ١٩٤٩ وبموجب مبادئ القانون الدولي المعاصر لا يجوز ابدا الطعن بوجود هذه الاتفاقية وخاصة فيما يتعلق بأعمالها أو تطبيقها عند وجود احتلال عسكري أجنبي وخرق لحقوق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة[٣٤].

---

[32] . لوكاشوك ي . ي. آليه (ميكانيزم) التنظيم القانوني الدولي . موسكو ١٩٨٠ ، ص ١٣٥ (بالروسية)

[33] . قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحده٢٤٤٣(XXIII) الصادر في ١٩كانون الاول عام ١٩٦٨ (بالروسية)

[34] . قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ٣٠٩٢ (XXVIII) الصادر في ٧ كانون الأول عام ١٩٧٣ (بالروسية)

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها هذا " ان اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب المتخذة في ١٢ آب عام ١٩٤٩ قابله للتطبيق في الأراضي العربية المحتلة من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ "، وذكّرت بان " إسرائيل والدول العربية المحتل جزءاً من أراضيها من جانب إسرائيل عام ١٩٦٧ هي أطراف لهذه الاتفاقية "، ودعت " كافة الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الى بذل أقصى الجهود من اجل تطبيق أحكام وقواعد الاتفاقية في الأراضي العربية المحتلة"[٣٥]. وخلال الدورات اللاحقة أدخلت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بصوره دائمة الى قراراتها الخاصة بفلسطين أحكاماً تتعلق بضرورة تطبيق إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧[٣٦].

ان القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في هذا الخصوص تعبر عن رأي الأسرة الدولية بشأن ضرورة وأهمية أعمال وتطبيق اسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي المحتلة، كما انه يتوجب على الدول العربية احترام أحكام وقواعد هذه الاتفاقية الدولية الهامة، وبذل أقصى الجهود لأجل احترام وتنفيذ ومراعاة هذه الاتفاقية في قطاع غزه والضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية(الشرقية) .

كما عبر مجلس الأمن الدولي عن وجهة نظره بخصوص ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي التي احتلتها القوات العسكرية الإسرائيلية في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧. فهذا

---

35. المصدر السابق

36. قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ٣٦/١٢٠ الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٨١ وغيره (بالروسية)

الجهاز الدولي الهام نظر وبصوره دائمة الى الوضع في الأراضي المحتلة واعتبره انه يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي كان له موقف حازم من هذا الأمر. لقد أكد مجلس الأمن على ان " اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ آب عام ١٩٤٩ يجب أن تطبق في الأراضي العربية المحتلة من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية أو الشرقية "[٣٧]. وكان قد أدخل هذا الحكم للمرة الأولى في قرار خاص صدر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٩، وحاليا يتم إدخاله الى كافة القرارات التي تصدر عن هذا المجلس والمتعلقة بالوضع في الأراضي العربية المحتلة[٣٨].

تملك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي طبيعة قانونيه تختلف عن طبيعة القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . قرارات مجلس الأمن تفسر بصوره واضحة جدا، كما يشير ي . ي . لوكاشوك، القواعد الملزمة من الناحية القانونية ألدوليه للدول ذات العلاقة[٣٩]. ومن وجهة النظر هذه فان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والخاصة بضرورة أن تحترم حكومة إسرائيل بصفتها دولة احتلال، اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ التي تعتبر ملزمه لها من وجهة نظر القانون الدولي العام. ولذلك يؤكد مجلس الأمن مباشرة على ان نشاطات إسرائيل وأعمالها وتصرفاتها الموجهة لانتهاك هذه الاتفاقية وعدم تطبيقها في الأراضي العربية المحتلة لا تملك أية قوه قانونيه (أي غير قانونيه) وتعتبر عائقا جديا أمام إحقاق سلام عادل

---

37. قرار مجلس الأمن الدولي ٤٤٦ الصادر في ٢٢ آذار ١٩٧٩ (بالروسية)

38. قرار مجلس الأمن الدولي ٤٤٦ (١٩٧٩) ، ٤٥٢ (١٩٧٩) ، ٤٦٥ (١٩٨٠) ، ٤٧٦ (١٩٨٠) ، ٤٧٨ (١٩٨٠) وغيره حتى ٦٨١ (١٩٩٠) الصادر في ١٨ كانون الأول عام ١٩٩٠ (بالروسية)

39. لوكاشوك ي. ي. المصدر السابق ، ص ١٤٣

شامل وثابت في منطقة الشرق الأوسط"[٤٠]. ولكن نتيجة لمواقف بعض الدول الأعضاء لا يستطيع المجلس اتخاذ تدابير وإجراءات فعاله من اجل وضع حد لانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في الأراضي العربية المحتلة .

وبعد وقف الصدامات العسكرية بين إسرائيل والدول العربية عام ١٩٦٧ دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إسرائيل الى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في قطاع غزه والضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية. وجاءت دعوة هذا الجهاز العالمي الهام على شكل مذكره كان قد أرسلها الى حكومة إسرائيل بتاريخ ٢٤ أيار عام ١٩٦٨. لقد تضمنت المذكرة تفسيرا دقيقا للمادة ٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، أي يتوجب على دولة إسرائيل تنفيذ وتطبيق قواعد وأحكام هذه الاتفاقية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وأكدت الدورة ال – ١٤ لمؤتمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قرارها على ضرورة تطبيق نطاق عمل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. [٤١]

ان الوثائق المذكورة أعلاه تؤكد بصوره واضحة جدا على إن المجتمع الدولي يعترف بضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ في كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ .

---

[40]. قرار مجلس الأمن الدولي ٤٤٦ الصادر في ٢٢ آذار عام ١٩٧٩

[41]. Annual Report , 1987. International Committee of the Red Cross .- Geneva , 1988 , pp. 107, 108 .

المحافظـــة علـــى الذاكـــرة الفلسطينيـــة

الأستاذ جميل عرفات *

هناك ظاهرة مشرفة، وهي احياء ذكرى النكبة من خلال كثير من الفعاليات في الداخل الفلسطيني، هذه الفعاليات تتم على شكل عقد مؤتمرات ومهرجانات وأمسيات ومعارض صور.

واني لأكد على ايجابية ذلك وبالذات كل ما هو ملموس ويعود بالذاكرة للوراء مثل معارض الصور وزيارة القرى المهجرة، لأن الشيء المنظور ليس كالمذكور شفاهة.

واني أيضاً لألفت نظر الجميع الى مجموعة من القضايا، وبالذات في هذا العام "الذكرى الستين للنكبة" منها:

- ضرورة احياء ذكرى النكبة كل عام لنبقى على صلة مع تاريخنا ووطننا .
- زيارة القرى المهجرة، لتفشل مقولتهم "كبارهم سيموتون وصغارهم سينسون".
- الحرص على توعية جيل الشباب، الصغار، بنكبة الشعب الفلسطيني.
- احياء الشعر والفلكلور الفلسطيني، لأنهما يحملان معان تذكر وتعرف السامعين بالفلسطيني ونكبته.
- نشر ثقافة النكبة وأدبها وبالذات المراجع والكتب التي صدرت .
- فضح اليهود من خلال تسليط الأضواء على ما ارتكبوه في حق شعبنا من مجازر مثل: دير ياسين، الكابري، بلد الشيخ، ناصر الدين، عيلبون، صفصاف وغيرها.

---

* مؤرخ فلسطيني/ المشهد

- الاهتمام بموضوع المقدسات الاسلامية والمسيحية، حيث حول اليهود المساجد القديمة لزرائب أبقار وأماكن لهو وتسلية.

واني أخيراً لأقول: لن ينال اليهود منا ومن عزيمة شعبنا، وسنبقى متجذرين على ثرى أرضنا، وسنعمل كل جهد مستطاع لحماية مقدساتنا وتوعية أبنائنا، وتعريفهم بما حل بنا في العام ٤٨، فرغم مرور ٦٠ عاماً على النكبة لا تزال حاضرة في وجداننا.

نكبتنا.. كيف نقرأها

الأستاذ كمال أبو الندى *

أحييكم فرداً فرداً في فلسطين ٤٨ ، أيها الصامدون على ثرى وطنكم، واعلموا جميعاً أن الدم الفلسطيني واحد، رغم السياسات الاسرائيلية الظالمة والغاشمة.

ان احياء ذكرى النكبة الستين، لا شك أنه حدث في غاية الاهمية، لأنه يعني ضياع فلسطين مدة ستين عاماً، أنها تعني وفق فهمي هزيمة العرب قبل ستين عاماً.

ستون عاماً ولا يزال شعبنا الفلسطيني غير ناسٍ ولن ينسى ذلك، وهذا بالطبع أفشل مقولتهم المشهورة: "كبارهم سيموتون وصغارهم سينسون".

واني من خلال مؤتمركم هذا أود التأكيد على حملة من القضايا:

- لن يتم تغيير واقعنا من خلال بكائنا على ماضينا وانما بالعمل والجد والتخطيط .
- ضرورة جيل لا يعرف اليأس والنسيان لإفشال مشاريعهم الظلامية.
- محاربة سياسة التجهيل لشعبنا الفلسطيني وتوعيته.
- دعم ثقافة الصمود والتحدي والثقة بالنصر.
- التأكيد على حق العودة وترسيخه في ذهنية كل فرد فلسطيني.
- رص الصفوف ونبذ الفرقة والتشرذم وتأجيل البت في قضايا الخلاف.
- ربط الإنسان الفلسطيني بتاريخه وتراثه.

وانا من خلال واقعنا كلاجئين في وطننا لنشد على ايادیكم ونبشركم بقرب العودة إن شاء الله،وسنبقى على العهد دوماً رافضين التخلي أو المساومة على حقوقنا وعلى رأسها العودة للوطن. هذا وكما فوتنا كثيراً من الفرص على المحتل قادرين على المزيد حاضراً ومستقبلاً، ولن يضيع حق وراءه مطالب!!

* رابطة أساتذة الجامعات في فلسطين (غزة – جباليا)

الأولى /١٤٢٩
الأستاذ
جميل عرفات
الدكتور
الشيخ
www.pls48.net

الدكتور
ابراهيم أبو جابر
الدكتور
ذيب عكاوي
الأستاذ
كمال أبو الندى
www.pls48.net